**A**



**CDIP/24/10**

**الأصل: بالإنكليزية**

**التاريخ: 11 سبتمبر 2019**

# اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الرابعة والعشرون

**جنيف، من 18 إلى 22 نوفمبر 2019**

تقرير تقييمي لمشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية

من إعداد السيد دانييل كيلير، كبير المقيّمين في إيفيلار/لوبرينغن، سويسرا

1. يتضمن مرفق هذه الوثيقة تقريراً تقييمياً مستقلاً لمشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية، من إعداد السيد دانييل كيلير، كبير المقيّمين في إيفيلار، لوبرينغن، سويسرا

إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

**جدول المحتويات**

**ملخص تنفيذي 3**

**التوصيات 7**

**التقرير 8**

1. **مقدمة 8**

(ألف) معلومات أساسية عن المشروع ووصفه 8

(باء) نطاق هذا التقييم وغرضه ومنهجيته وقيوده 10

"1" النطاق 10

"2" الغرض الأساسي 10

"3" المنهجية 11

"4" مراحل التقييم الرئيسية 12

"5" القيود الرئيسية على هذا التقييم 12

1. **النتائج والتقويم 13**

(ألف) التحضير للمشروع وإدارته 13

"1" التحضير للمشروع 13

"2" استخدام أدوات تخطيط المشروعات (في مرحلة التخطيط) 13

"3" إدارة المشروع 14

(باء) الوجاهة 14

"1" وجاهة السياسات 14

"2" الوجاهة بالنسبة للمستفيدين 16

(جيم) الفعالية 16

"1" إنشاء هيكل للتعاون 17

"2" دراسات إفرادية 17

"3" دليل الملكية الفكرية والسياحة 18

"4" أنشطة إذكاء الوعي 19

"5" إذكاء الوعي والمواد التعليمية 19

"6" النتائج الأولية الملحوظة 19

"7" التأثير 21

(دال) الكفاءة 21

"1" التنفيذ المالي 21

"2" النهج 22

"3"التنسيق وأوجه التآزر مع أنشطة أخرى تضطلع بها الأمانة 23

"4" أوجه التآزر مع المنظمات الأخرى 23

(هاء) احتمالات استدامة النتائج 23

1. **الاستنتاجات 23**
2. **التوصيات 27**

ملخص تنفيذي

يغطي هذا التقييم النهائي المستقل(المشار إليه فيما يلي "بالتقييم") مشروع "الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية"(رمز المشروع DA\_01\_10\_12\_40\_01) المنفذ في إطار أجندة التنمية، والمشار إليه فيما يلي "بالمشروع".

وقد قدم المشروع، الذي صُمم بناءً على اقتراح مقدم من جمهورية مصر العربية ("مصر")، الدعم في ثلاثة مجالات: الدراسات الاقتصادية التي تستكشف الصلة بين الملكية الفكرية والسياحة، وتعزيز مكاتب الملكية الفكرية المستهدفة لتوفير الدعم لقطاع السياحة وإدراج تعليم الملكية الفكرية في مقررات التعليم السياحي (في المدارس والجامعات السياحية). ونُفّذ المشروع بشكل أساسي في أربعة بلدان اختيرت أثناء التنفيذ: إكوادور ومصر وناميبيا وسريلانكا.

ووفقًا لتقرير إنجاز المشروع، بلغ معدل استخدام الميزانية في نهاية يوليو 2019 ما نسبته 91%. وفي 19 أغسطس 2019، كان قد أنفق ما مقداره 305,662 فرنك سويسري أو 95.5% من إجمالي الميزانية المخصصة للتكاليف بخلاف الموظفين والبالغة 320,000 ألف فرنك سويسري. وخُصص معظم الميزانية (203,249 فرنك سويسري أو 64%) للإنفاق على عنصر الخبرة. أما عن سفر الموظفين في مهام رسمية فقد بلغت نسبة الإنفاق عليه 24% (77,973 فرنك سويسري) من إجمالي النفقات وبلغ إجمالي تكاليف أماكن انعقاد الندوات وخدمات المطاعم والمنشورات 24,440 فرنك سويسري (أو 8% من الميزانية).

وقد بدأ المشروع في يناير 2016 وانتهى في 30 أبريل 2019 بعد تمديده لمدة 4 أشهر دون ميزانية إضافية. وقد اكتملت الأنشطة المخطط لها، فيما عدا نشر دليل الملكية الفكرية والسياحة بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية.

واضطلع بالتقييم في الفترة الممتدة من 6 يوليو إلى 22 نوفمبر 2019، السيد دانييل ب. كيلير، كبير المقيّمين في إيفيلار/لوبرينغن، سويسرا بالتنسيق الوثيق مع شعبة تنسيق أجندة التنمية، وتوصل التقييم إلى الاستنتاجات التالية:

### **الاستنتاج 1 عن التحضير للمشروع وإدارته**

كان المشروع جيد الإعداد بشكل عام، سواء من حيث استراتيجيته أو هيكله التنظيمي. فقد حُددت بوضوح الأهداف الأوسع وطريقة تحقيقها. وكانت الميزانيات والجداول الزمنية واقعية، كما يتضح من معدل الإنفاق البالغ 95.5% وحقيقة أن معظم نواتج المشروع استكملت خلال المدة المخطط لها. وقد طُوّر المحتوى الفعلي (الأنشطة) للمشروع أثناء التنفيذ، وذلك على نحو يلبي الاحتياجات الخاصة للبلدان الأربعة المستهدفة، والتي لم يقع الخيار عليها إلا في مرحلة التنفيذ.

وفيما يتعلق بالنماذج القياسية لتخطيط المشاريع ورصدها، فإنه خلافًا لمعظم الجهات الفاعلة في مجال التنمية، لا تستخدم الويبو أداة الإطار المنطقي، وهي الأداة المعيارية المطبقة عادة في ممارسات الإدارة القائمة على النتائج في جميع الوكالات الإنمائية الرئيسية، كأداة للتخطيط والرصد والتقييم. فالأمانة ترى أن هذا الأمر سيكون صعبًا بسبب صيغة وثائق المشروع التي كانت موضع تفاوض. فضلاً عن ذلك، لم تُوضح استراتيجية للاستغناء التدريجي تتضمن تدابير مناسبة تضمن استمرار فوائد المشروع بما يتجاوز الدعم الذي يقدمه (الاستدامة). وأخيرًا، ليست لدى الويبو آلية موضوعة لتقييم ما إذا كانت النتائج الأطول أجلاً لمشاريع أجندة التنمية بما يتجاوز المخرجات والنتائج الفورية قد تحققت (على سبيل المثال التقييمات اللاحقة).

وشارك كل من مديرة المشروع ومديرها في التنفيذ اليومي للأنشطة، بما في ذلك المهام الميدانية وتكوين الكفاءات. وفيما يتعلق بتكاليف الموظفين، والتي لم تكن مدرجة في الميزانية، وجدت الأمانة أن المشروع كان أكثر استهلاكًا للموارد مما هو مخطط له. وعموما، كان أداء الإدارة جيدًا. وأعرب الشركاء عن تقديرهم للتعاون مع الأمانة وأشادوا بمرونة فريق المشروع واستجابته لاحتياجاتهم المتغيرة.

### **الاستنتاج 2 عن الوجاهة**

أكد أصحاب المصلحة الذين أجريت المقابلات معهم أن المساعدة المقدمة من الويبو لبت احتياجاتهم بالكامل. وبشكل عام، استهدف المشروع البلدان ذات الإمكانات السياحية القوية. ولكن تباينت درجة تبني المشروع والتحمس له بين مختلف البلدان المستفيدة. وربما كان السبب هو أن الملكية الفكرية ليست سوى واحدة من بين عوامل عديدة لازمة لتقديم منتجات سياحية تنافسية. كما أن المشروع كان مدفوعًا في بدايته على الأقل من قبل متخصصي الملكية الفكرية وليس أصحاب المصلحة من القطاع السياحي.

وتشير موافقة لجنة التنمية بتوافق الآراء إلى أن الدول الأعضاء تُعد المشروع وجيهًا. وقد كان المشروع متسقًا مع توصيات أجندة التنمية التي يهدف إلى معالجتها، رغم أن درجة معالجته لها كانت ضعيفة إلى حد ما. فلا توجد توصية محددة من توصيات أجندة التنمية تدعو مباشرة إلى العمل على تعزيز "الملكية الفكرية لتنمية السياحة".

وتتعلق توصيات أجندة التنمية بشكل عام بالمسائل التي تجب معالجتها لتحسين تثمين حقوق الملكية الفكرية فيما يخص أغراض التنمية. وهي بطبيعة الحال لا تخص صناعات بعينها، رغم أن بعض القضايا المثارة في أجندة التنمية قد تكون أكثر أهمية لصناعات معينة من غيرها. كما أن برامج الويبو العادية ليست مخصصة لصناعات بعينها. ورغم أن الخدمات المقدمة متاحة بالفعل في برامج الويبو الحالية المختلفة (الدراسات الاقتصادية، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتكوين الكفاءات في مكاتب الملكية الفكرية، وتعليم الملكية الفكرية)، إلا أن المشروع طبقها على وجه التحديد على تنمية السياحة.

وفي حالة اقتراح مشروع جديد من مشاريع أجندة التنمية لا يعالج مباشرة توصية محددة من توصيات أجندة التنمية، من المفيد إجراء مناقشة مسبقة بين الدول الأعضاء (بناءً على ورقة مناقشة) لمساعدة الأمانة على ضمان تلبية توقعات جميع الدول الأعضاء واحتياجاتها بالكامل وضمان أن يستفيد مشروع أجندة التنمية المقترح من جميع الموارد الداخلية الحالية لدى الأمانة.

## الاستنتاج 3 عن الفعالية وعن استدامة النتائج

بناءً على عملية تحقق من خلال استعراض مكتبي لتقارير واستقصاءات ومقابلات داخلية، يؤيد المقيم مشروع تقرير الإنجاز الذي أعدته مديرة المشروع. وشملت النواتج الرئيسية ما يلي: (أ) دراسات إفرادية في أربعة بلدان توضح فوائد الملكية الفكرية في تنمية السياحة، و(ب) أنشطة تكوين كفاءات داخل البلدان، و(ج) وضع مناهج لتدريس الملكية الفكرية في المدارس والجامعات السياحية و(د) دليل سياحي عملي (مشروع وحسب، لا يزال يتعين ترقيته إلى منشور مشترك مع منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية).

كانت النواتج بشكل عام عالية الجودة. وليس من المستغرب أن الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية للدراسات كانت واضحة إلى حد ما. وكانت القيمة المضافة للدراسات على المستوى القطري مفيدة بشكل أساسي في إبراز كيفية تقييم الانتفاع بالملكية الفكرية في قطاع معين.

وفي مصر وسريلانكا وناميبيا، تشير دلائل غير مؤكدة إلى أن الوعي بشأن تثمين الملكية الفكرية في قطاع السياحة قد زاد، ولكن لم يُعثر على أي مؤشر على أن هذا الأمر أدى إلى اتخاذ إجراءات محددة أو حتى إلى فوائد أعمّ. وفي هذه البلدان الثلاثة، لم يُتخذ أي قرار بشأن إدراج دورات الملكية الفكرية في التعليم السياحي. وليس واضحًا ما إذا كانت ستُدرج ومتى قد يحدث ذلك.

وفي إكوادور، أدى الوعي الذي نشره المشروع إلى أنشطة متابعة مختلفة. فقد وقع مكتب الملكية الفكرية في إكوادور، الدائرة الوطنية للحقوق الفكرية، وحكومة مقاطعة إمبابورا (إكوادور) على اتفاق بشأن وضع استراتيجيات للملكية الفكرية والتوسيم من أجل النهوض بالنشاط الاقتصادي للمقاطعة بناء على سياحتها البيئية الفريدة. وأعربت الدائرة عن تحمسها بشكل كبير للاتفاق وقدمت ما يزيد عن 20 دورة تكميلية لصناعة السياحة حتى الآن.

وبدعم من المشروع، وضعت الدائرة الوطنية للحقوق الفكرية بالتعاون مع كلية القوات المسلحة الفنية دورة تدريبية مشتركة، والتي ستُدرس بدءًا من عام 2020 إلى 500 طالب مبدئيًا. وستُدرس الدورة على مدار أربع ساعات في الأسبوع (64 ساعة لكل فصل دراسي). وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت موضوعات تخص الملكية الفكرية في دورات أخرى في المستوى الجامعي من خلال حلقة عمل للمعلمين.

وعلى الرغم من هذه التطورات الأولية الواعدة، لم يبلّغ سوى عن عدد قليل من النتائج المحددة الملموسة التي تعزى مباشرة إلى المشروع. ويستحق هذا الموضوع الاهتمام المستمر من جانب سلطات الملكية الفكرية والسياحة في البلدان المعنية إذا كان للتوصيات الناشئة عن الدراسات البحثية التي أجريت على المستوى القطري أن تحقق نتائج ملموسة.

وعلى الصعيد العالمي، سينجح المشروع في إظهار الفوائد التي تعود على مجال السياحة من تثمين الملكية الفكرية إذا ما كتب لدليل الملكية الفكرية والسياحة (المنشور المشترك مع منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية) أن ينشر كما هو مخطط له.

## الاستنتاج 4 عن النهج المتبع في المشروع

كما هو موضح أعلاه، كان النهج المتبع في المشروع هو تعزيز الملكية الفكرية في قطاع واحد (السياحة)، وتضمن ذلك أنواعًا مختلفة من حقوق الملكية الفكرية ووظائف نظام الملكية الفكرية. ويعد هذا النهج متناقضًا مع معظم مشاريع أجندة التنمية الأخرى، والتي تركز على حقوق محددة للملكية الفكرية أو عناصر معينة من نظام الملكية الفكرية في جميع الصناعات. وكان التوقع هو أن المشروع الذي يركز على صناعة محددة من شأنه أن يسمح بتلبية احتياجات تلك الصناعة بشكل أفضل وأن يقدم دعمًا أشمل وأعمق. وبطبيعة الحال، يتطلب العمل مع صناعة محددة مشاركة الجهات الحكومية المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين في الصناعة، وهؤلاء ليسوا من شركاء الويبو التقليديين. وفي حين أن مشاركتهم على الأرجح توسع نطاق تواصل الويبو ليتجاوز مكاتب الملكية الفكرية، إلا أن التنسيق مع شركاء متعددين (أصحاب المصلحة في الأنشطة المختلفة في قطاعات السياحة وأولئك المسئولون عن كل من حقوق الملكية الفكرية المختلفة) يُعد أمرًا مُعقدًا. وقد دعا المشروع إلى إنشاء لجان توجيهية معنية بالملكية الفكرية والسياحة، لكن التجارب العملية كانت متباينة.

## الاستنتاج 5 عن أوجه التآزر

كان التنسيق وأوجه التآزر مع الأنشطة الأخرى في برامج الويبو العادية بما يتجاوز استخدام بعض الوثائق المتاحة داخل الويبو ضعيفين إلى حد ما. فأثناء التنفيذ، لم يكن ثمة تفاعل مع مختلف البرامج الأخرى المتصلة بالموضوع والتي تقدم دعمًا مماثلاً، على سبيل المثال الدراسات الاقتصادية (البرنامج 16)، والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية (البرنامج 4). وفي حين ظل التآزر محدودًا إلى حد ما، لم تسجل أي ازدواجية أو تداخلات مع أنشطة أخرى على مستوى البلدان المستفيدة. وقد كان التعاون مع منظمة السياحة العالمية بمنزلة محاولة ناجحة للوصول إلى حصيلة مشتركة داخل منظومة الأمم المتحدة، على الرغم من أن المنشور المشترك المخطط له لم ينته بعد. ولم تُستكشف فرص العمل مع منظمات الأمم المتحدة المتنوعة الأخرى العاملة في مجال السياحة، والتي يوجد لدى بعض منها اتفاقات تعاون مع الويبو، أو لم يكن ذلك ناجحًا في حالة اليونسكو.

**الاستنتاج 6 عن الاستدامة**

من السابق لأوانه تقييم إمكانية استدامة النتائج على المستوى القطري، حيث أن استمرار المزايا يتوقف بشكل كبير على اضطلاع مكاتب الملكية الفكرية بعملية المتابعة. وحاليًا، أنشطة المتابعة جارية في إكوادور وناميبيا ومن المحتمل أن تستمر. ويبدو أن هذا هو الحال في مصر وسريلانكا. وفيما يتعلق بالدعم المقدم، فإن معظمه متوفر في برامج الويبو الأخرى. ومن ثم، توجد مساعدات إضافية لاستكمال الدعم وتوطيده (بما في ذلك المشورة بشأن السياسات عند الاقتضاء). وسيسمح المنشور المخطط له بين الويبو ومنظمة السياحة العالمية حول الملكية الفكرية والسياحة بنشر أوسع للرؤى الناتجة عن المشروع. ولم يقدم المشروع خدمة جديدة يمكن تطويرها وتعميمها. وستكون القيمة المضافة لمشروع جديد بشأن الملكية الفكرية والسياحة بما يتجاوز مواصلة العمل نفسه محل شك.

### التوصيات

## التوصية 1 (من الاستنتاج 3) موجهة إلى أمانة الويبو.

وضع اللمسات الأخيرة على الدليل السياحي ونشره بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية.

## التوصية 2 (من الاستنتاج 1) إلى أمانة الويبو.

تضمين استراتيجية للاستغناء التدريجي في وثائق المشاريع الجديدة لأجندة التنمية، مع تحديد الإجراء الواجب اتخاذه لضمان استمرار الفوائد بما يتجاوز دعم الويبو (استدامة النتائج).

## التوصية 3 (من الاستنتاج 5) إلى أمانة الويبو.

استكشاف فرص إقامة مشاريع مشتركة مع منظمات الأمم المتحدة المعنية التي تعمل في مجال التجارة وتنمية القطاع الخاص، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تلك المذكورة في توصية أجندة التنمية 40. فخلافًا لمشاريع الملكية الفكرية المستقلة المعنية بصناعات محددة، سيتيح ذلك الفرصة للجمع بين الدراية الفنية الخاصة بقطاعات محددة وعلاقتها بكفاءات الويبو في مجال تسويق الملكية الفكرية.

## التوصية 4 (من الاستنتاج 2) إلى أمانة الويبو.

في حالة تقديم مقترحات بشأن مشاريع جديدة في إطار أجندة التنمية لا تعالج مباشرة توصية محددة من توصيات أجندة التنمية، تُعدّ ورقات نقاش وفقًا لنسق موحد وتُقدّم إلى لجنة التنمية قبل تقديم اقتراح محدد لمشروع من مشاريع أجندة التنمية. وينبغي أن تستكشف ورقات النقاش، في جملة أمور، مسألة ما إذا كان الدعم المقترح يعالج حاجة مُعرب عنها، والميزة النسبية للويبو في توفير الدعم، وما إذا كانت الخدمة (الخدمات) المطلوبة متوفرة بالفعل في إطار برامج الويبو الحالية.

## التوصية 5 (من الاستنتاج 1) إلى أمانة الويبو.

النظر في التكليف بإجراء تقييمات لاحقة لتقييم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الأطول أجلاً لمشاريع مختارة من مشاريع أجندة التنمية وبناءً على ذلك، استخلاص الدروس العامة المستفادة من مواصلة الاضطلاع بأعمال التنمية المتعلقة بالملكية الفكرية.

**التقرير**

**1. مقدمة**

1. يغطي هذا التقييم النهائي المستقل(المشار إليه فيما يلي "بالتقييم") مشروع "الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية"(رمز المشروع DA\_01\_10\_12\_40\_01) المنفذ في إطار أجندة التنمية، والمشار إليه فيما يلي "بالمشروع". وترد وثيقة المشروع[[1]](#footnote-1) في الملحق الأول.
2. وكان الهدف من المشروع هو تحليل الوعي بدور نظام الملكية الفكرية في النشاط الاقتصادي المتصل بالسياحة ودعم هذا الدور والنهوض به. وكان الغرض هو تكوين كفاءات أصحاب المصلحة الرئيسيين وإذكاء الوعي بالقواسم المشتركة بين الملكية الفكرية والسياحة والتنمية، في إطار سياسات النمو والتنمية. وتضمنت الأنشطة الرئيسية:
3. البحث وتوثيق الدراسات الإفرادية؛
4. تكوين الكفاءات لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال السياحة والسلطات الوطنية؛
5. التوعية على نطاق واسع، بما في ذلك وضع مواد ومناهج دراسية ملائمة للمجتمع الأكاديمي.
6. وداخل الأمانة، كان مكتب نائب المدير العام المسؤول عن قطاع التنمية مسؤولاً عن تنفيذ المشروع. وعينت الأمانة مديرة المشروع.
7. وبتكليف من الأمانة، استرشد التقييم بوثيقة الاختصاصات المؤرخة في 6 يونيو 2019، والتي ترد في الملحق الثاني. واضطلع بتنفيذ التقييم في الفترة الممتدة من 6 يوليو 2019 إلى 22 نوفمبر 2019 مقيم خارجي مستقل[[2]](#footnote-2)، وذلك بتعاون وثيق مع شعبة تنسيق أجندة التنمية ومديرة المشروع.[[3]](#footnote-3)
8. والمقيم مستقل، وعلى الرغم من أنه يتمتع بخبرة تقييم سابقة مع الويبو، إلا أنه لم يشارك في أي من مشروعات أجندة التنمية، كما أنه ليس من المتوقع أن يفعل ذلك في المستقبل.

(ألف) معلومات أساسية عن المشروع ووصفه

1. اعتُمد المشروع في 22 أبريل 2015 خلال الدورة الخامسة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في جنيف. وقد صُمم بناءً على اقتراح مقدم من جمهورية مصر العربية (CDIP/13/8)، والذي نوقش خلال الدورة الرابعة عشرة للجنة (نوفمبر 2014).
2. وكانت خلفية الاقتراح أن السياحة أصبحت ذات دور رئيسي في التجارة الدولية، حيث تمثل أحد المصادر الرئيسية للدخل وخلق فرص العمل للعديد من البلدان النامية. وفي البيئة السياحية الشديدة التنافس، يعتبر التمايز في السوق وتقديم المنتجات المصممة خصيصًا حسب الطلب من المزايا النسبية المتزايدة الأهمية.
3. ومن هذا المنطلق، يهدف المشروع إلى إظهار كيفية استغلال الملكية الفكرية، بما في ذلك المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، لاكتساب ميزة تنافسية من خلال تطوير منتجات متنوعة عالية القيمة ومصممة خصيصًا حسب الطلب. وكان التوقع هو أن الانتفاع بالملكية الفكرية على نحو أكثر فعالية في النشاط الاقتصادي المتصل بالسياحة سيؤدي إلى تحسين المنتجات السياحية من حيث تنوعها وقيمتها المضافة وقدرتها التنافسية.
4. ويغطي المشروع مباشرة إكوادور ومصر وناميبيا وسريلانكا. وكان المشروع يهدف، بشكل غير مباشر، إلى إنشاء نماذج تحتذي بها الصناعات السياحية في بلدان أخرى. وقد بدأ المشروع بالبحوث العملية والتوثيق بشأن إسهام الملكية الفكرية في تقديم منتجات سياحية تنافسية في هذه البلدان الأربعة. وأعقب ذلك تحديد أدوات الملكية الفكرية الحالية أو المحتملة للنهوض بالسياحة والمعارف الوطنية والمحلية والتقاليد والثقافة استنادًا إلى البحوث والدراسات الإفرادية. وبعد ذلك، طُبّق بعض هذه الأدوات في أنشطة التوعية وتكوين الكفاءات.
5. وكان التوقع هو أن يُسترشد بالتجارب والممارسات الفُضلى الموثقة والاستراتيجيات والأدوات والدليل العملي[[4]](#footnote-4) في اتخاذ قرارات السياسة العامة وإذكاء الوعي العام بشأن استخدام الملكية الفكرية في النهوض بالسياحة فضلاً عن تعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد الوطني.
6. وكانت المدة المتوقعة 36 شهرًا اعتبارًا من 1 يناير 2016. ونظرًا إلى التغييرات الداخلية في الوكالات الرائدة المسؤولة وعدم وجود جهات تنسيق معينة أو قيادة وطنية منسقة أخرى للمشروع، تأخر تنفيذ الأنشطة في مصر وناميبيا وسريلانكا. ووافقت لجنة التنمية على تمديد المشروع لمدة أربعة أشهر حتى 30 أبريل 2019 لاستكمال الأنشطة.[[5]](#footnote-5)
7. وخُصصت ميزانية إجمالية قدرها 000 320 فرنك سويسري بالكامل لتكاليف غير الموظفين. وقُدم آخر تقرير مرحلي إلى لجنة التنمية في 14 سبتمبر 2018 وناقشته اللجنة في نوفمبر 2018 (CDIP/22/2 Annex IV). وصدر تقرير إنجاز المشروع المستخدم في التقييم بتاريخ 1 سبتمبر 2019.[[6]](#footnote-6) وبلغ معدل استخدام الميزانية في نهاية يوليو 2019 ما نسبته 91%.
8. وانتهت الأنشطة المخطط لها، باستثناء المنشور المشترك حول الملكية الفكرية والسياحة مع منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية.

(باء) نطاق هذا التقييم وغرضه ومنهجيته وقيوده

"1" النطاق

1. يغطي التقيِّيم مدة المشروع بأكملها (بما في ذلك التمديد) من يناير 2016 حتى نهاية أبريل 2019. ولضمان اتساق نتائج التقييم المستقاة من مختلف المصادر، أدرجت النتائج حتى 1 سبتمبر 2019 (نشر تقرير الإنجاز). ولم تؤخذ بعين الاعتبار التطورات اللاحقة.

"2" الغرض الأساسي

1. تحقيق توازن بين الحاجة إلى التعلم المؤسسي وأغراض ضمان مساءلة الأمانة تجاه الدول الأعضاء، وانقسمت أهداف التقييم كما حددتها وثيقة الاختصاصات إلى شقين:
2. التعلم من التجارب المستخلصة خلال تنفيذ المشروع، أي ما ثبت نجاحه وما لم يثبت نجاحه، لمواصلة تنفيذ أنشطة في هذا المجال. ويشمل ذلك تقييم تصميم المشروع وإدارة المشروع، بما في ذلك أدوات الرصد وإعداد التقارير، علاوة على قياس النتائج المحققة حتى الآن والإبلاغ بها وتحديد احتمالية استدامة النتائج المحققة؛
3. توفير معلومات تقييمية قائمة على الأدلة لدعم عملية اتخاذ القرار في اللجنة.
4. وضمن إطار هذين الغرضين الرئيسيين، كان يتوقع بأن يقيس المقيّم مدى أداء المشروع دوراً محورياً فيما يلي:
5. تكوين الكفاءات اللازمة لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال السياحة، وكذلك السلطات الوطنية، بما في ذلك مكاتب الملكية الفكرية، بشأن كيفية استخدام أدوات الملكية الفكرية واستراتيجياتها لإضافة قيمة وتنويع إلى النشاط الاقتصادي المتصل بالسياحة، بما في ذلك النشاط المتعلق بتعزيز المعارف والتقاليد والثقافة على الصعيدين الوطني أو المحلي أو كليهما؛
6. إذكاء وعي المجتمع الأكاديمي بالقواسم المشتركة بين الملكية الفكرية والسياحة في إطار سياسات النمو والتنمية المحلية، بهدف تطوير المواد التعليمية وتعزيز إدراج المناهج الدراسية المتخصصة في كليات إدارة السياحة وفي أكاديميات الملكية الفكرية الوطنية.
7. وتدرج الاختصاصات أسئلة تقييمية[[7]](#footnote-7)، توسع نطاقها من خلال تكرار العملية. وتم التحقق من المعلومات المحصل عليها خلال المقابلات بإجراء مقابلات لاحقة ووثائق إضافية.
8. ويعد المشروع مخالفًا لمشاريع أجندة التنمية الأخرى وبرامج الويبو التي تقدم مساعدة تقنية عمومًا بشأن مختلف أنواع حقوق الملكية الفكرية والوظائف الرئيسية لنظام الملكية الفكرية (إدارة الملكية الفكرية، وإذكاء الاحترام للملكية الفكرية، وتعليم الملكية الفكرية، إلخ). ويبدو أن ثمة استثناء لذلك عندما تكون الصناعة مبنية إلى حد كبير على حقوق ملكية فكرية محددة، وهذا هو الحال على سبيل المثال بالنسبة للصناعات الإبداعية (حق المؤلف والحقوق المجاورة، والتصاميم، إلخ).
9. ويقدم التقييم أيضًا نظرة متعمقة أولية حول المزايا والعيوب المحتملة لتطبيق نهج يركز على قطاع بعينه لتعزيز نظام الملكية الفكرية لصالح التنمية.

"3" المنهجية

1. تتطلب وثيقة الاختصاصات تقييم جودة المشروع، بما في ذلك تصميمه وإدارته. وتوفر سياسة الويبو للتقييم[[8]](#footnote-8) الإطار المنهجي لجميع التقييمات التي تكلفها الأمانة، وتسترشد هذه السياسة بمعايير التقييم ومقاييس الجودة الخاصة بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي[[9]](#footnote-9). وتماشيا مع الاختصاصات وعملا بممارسات التقييم الموحدة، أجرى التقييم استناداً إلى المعايير الخمسة التالية[[10]](#footnote-10):
2. تحضير المشروع وإدارته: درجة اتباع الممارسات الجيدة في التحضير للمشروع وإدارته، بما في ذلك ما يتعلق بتطبيق أدوات الإدارة القائمة على النتائج. وتشمل الإدارة أيضاً الرصد والتقييم الذاتي والتخفيف من المخاطر واستجابة الإدارة للتفاعل مع التطورات الخارجية الطارئة.
3. الوجاهة: مدى اتساق أهداف المشروع مع متطلبات المستفيدين واحتياجات الدول الأعضاء والأولويات العالمية والسياسات.
4. الكفاءة: مدى الاقتصادية في تحويل المدخلات (مثل الأموال والخبرات والوقت) إلى نتائج[[11]](#footnote-11). وقد نظر التقييم أساساً في النهج المتبع في المشروع، وبذلك "القيمة لقاء المال".
5. الفعالية: مدى تحقق الأهداف أو توقع تحققها (بما في ذلك مدى تنفيذ توصيات أجندة التنمية)، مع مراعاة أهمية كل منها. ودرس التقييم أيضاً النتائج المتوقعة المحتملة الإيجابية أو السلبية (قدر ما كان ذلك ممكنا بالفعل). وكأساس، تم التحقق من النتائج المبلغ عنها وتقييمها بمقارنتها مع مؤشرات أداء رئيسية حددت في وثيقة المشروع.
6. الاستدامة: احتمالات استمرار فوائد المشروع (المخرجات والنتائج) بعد توقف المساعدة.
7. وضمانا لتقويم نوعي وكمي مستند إلى الأدلة، استخدم مزيج من أدوات التقييم المختلفة. وشملت الجوانب الرئيسية للمنهجية التحقق التثليثي من البيانات وتقييم معقوليتها (المنطق الاستنتاجي).
8. وتضمن المزيج دراسات مكتبية *ومقابلات فردية شبه منظّمة* ومقابلات شبه منظمة لمجموعات الاتصال. وأجريت مناقشات معمقة مع الإدارة وموظفي القطاعات الفنية في الأمانة الذين شاركوا في المشروع أو ساهموا فيه. وأجريت مقابلات مع المستفيدين على الصعيد القطري حيث ركزت على عينة صغيرة من الشركاء/المستفيدين الرئيسيين الذين شاركوا بنشاط في تنفيذ المشروع. وترد قائمة بالأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات في الملحق الثالث.
9. وشملت الدراسة المكتبية وثيقة المشروع والتقارير المرحلية، وتقرير الإنجاز ومخرجات مختارة (انظر قائمة الوثائق في الملحق الرابع).
10. ولضمان التعلم المؤسسي وتماشياً مع روح عملية تقييم تشاركية، نظمت المقابلات بطريقة تتضمن طرح أسئلة توجيهية مفتوحة لضمان تبادل حر للآراء. وجُمعت آراء جميع فئات أصحاب المصالح، مع المحافظة على استقلال التقييم. وبإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية التقييم والسعي إلى التماشي مع أهم النتائج، يتوقع أن تيسر الاستنتاجات والتوصيات التعلم المؤسسي والتحسين المستمر.
11. وسيكفل عرض تقرير التقييم خلال الدورة الرابعة والعشرين للجنة في نوفمبر 2019 تبادل المعلومات وإفادة عملية اتخاذ القرار في اللجنة والإسهام في مساءلة الويبو أمام الدول الأعضاء فيها.

"4" مراحل التقييم الرئيسية

1. شملت مراحل التقييم الرئيسية استعراضا للوثائق وتطبيق الاختصاصات من خلال تقرير استهلالي (18 يوليو 2019) ومقابلات في جنيف (22 -24 يوليو 2019) ولقاء إعلامي مرحلي بشأن نتائج التقييم الأولية (يوليو 2019) وتقديم مشروع تقرير من أجل تمحيص الحقائق (2 سبتمبر 2019) والاستجابة إلى التعليقات المستلمة وتقديم التقرير النهائي (12 سبتمبر 2019) وعرضه على لجنة التنمية.

"5" القيود الرئيسية على هذا التقييم

1. تبين التجربة أن تحويل نواتج المشروع، باستخدامها من قبل المستفيدين، إلى آثار قابلة للقياس يستغرق فترة من الزمن. وقد يكون من السابق لأوانه محاولة تقييم النتائج الأوسع، أو حتى وقعها، من حيث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا التي قد تطرأ في قطاعات السياحة في البلدان المستفيدة أو خارجها.
2. ولم يستقص المشروع المشاركين في فعاليات المشروع ولا يحتفظ بقوائم المشاركين التي يمكن استخدامها في الدراسات الاستقصائية. وبالتالي، لم يكن من الممكن التحقق من صحة الاستقصاء الداخلي للمشاركين (بعد فعاليات المشروع) من خلال المقابلات. واقتصر جمع البيانات على الدراسة المكتبية (انظر الملحق الرابع) وعلى إجراء مقابلات مع حوالي 20 من أصحاب المصلحة الذين شاركوا مباشرة في أنشطة المشروع (انظر الملحق الثالث). ولم تجر أي زيارات ميدانية للبلدان المستفيدة.
3. ولم تكن النسخة النهائية من الدليل السياحي العملي متاحة لمراجعتها. وبعض الوثائق التي وردت كانت في شكل مسودة.
4. وينبغي فهم ما يرد في القسم (2) أدناه من نتائج وتقييم مع التنبه إلى أن هذه القيود قد حدت بالضرورة من نطاق التقييم وعمقه.

## 2. النتائج والتقييم

1. يعرض هذا القسم نتائج التقييم ويقدم تقييماً لجودة المشروع وفقا لمعايير التقييم.

(ألف) التحضير للمشروع وإدارته

"1" التحضير للمشروع

1. تصف وثيقة المشروع الأهداف العامة وتتضمن مخططًا لاستراتيجية التدخل. وقد وُضع المحتوى (الأنشطة) الفعلي للمشروع أثناء التنفيذ مراعاة للاحتياجات المحددة للبلدان المستهدفة، والتي لم يقع الخيار عليها إلا أثناء التنفيذ. وكان الجدول الزمني والميزانية مناسبين، كما يتضح من معدل الإنفاق والحاجة إلى تمديد واحد قصير المدى.
2. ويبدو أن منطق التدخل يستند إلى موضوع معين (الملكية الفكرية والسياحة) بالإضافة إلى أنشطة مقترحة بدلاً من وجود أهداف محددة وتحليل لتحقيقها. وغالبًا ما يتطلب دعم صناعة بعينها تدابير دعم مختلفة، ليس فقط في مجال واحد. فمن الواضح أن دعم التنمية السياحية بخلاف الملكية الفكرية سوف يتجاوز ولاية الويبو. ولم تُستكشف هذه الجوانب والتأثير الواقعي المحتمل للملكية الفكرية على السياحة (مقارنة بالعناصر الأخرى) وما هي المدخلات الأخرى اللازمة لتحقيق التأثير المنشود.

"2" استخدام أدوات تخطيط المشروعات (في مرحلة التخطيط)

1. طبقت مديرة المشروع نماذج الويبو المعيارية لإعداد مشاريع أجندة التنمية ورصدها. وعلى الرغم من أن هذه النماذج تخدم غرض تقديم التقارير الاستراتيجية إلى اللجنة، إلا أنها لا تتماشى تمامًا مع الممارسات الجيدة التالية المعترف بها على نطاق واسع للإدارة القائمة على النتائج في التعاون الدولي:
2. تطبيق الأطر المنطقية للتخطيط والرصد والإبلاغ مع تصنيف الأهداف بين النواتج التي تتحملها الويبو (المخرجات) وآثارها (النتائج) والتغييرات الأوسع التي يتوقع أن تسهم فيها (التأثير).
3. تحديد افتراضات ومخاطر محددة (تتجاوز مخاطر التنفيذ): ما هي العوامل الخارجية التي يجب تنفيذها أو تخفيفها لضمان ترجمة المخرجات إلى نتائج، والنتائج إلى تأثير.[[12]](#footnote-12)
4. استخدام مؤشرات أداء محددة وقابلة للقياس وطموحة ومتصلة بالموضوع ومحددة زمنياً لقياس تحقيق الأهداف على جميع المستويات.
5. تحديد وسائل التحقق (الاستقصاءات والإحصاءات وغيرها) لكل مؤشر. وإذا كان جمع البيانات للإدارة القائمة على النتائج يتطلب موارد خارجية، يجب تخصيص ميزانية لذلك[[13]](#footnote-13).
6. عدم وجود آلية لتقييم النتائج الأطول أجلاً (النتائج، أي الفوائد الناتجة عن دعم الويبو بما يتجاوز الآثار المباشرة).
7. ويكمن التحدي المتعلق بتطبيق الأدوات القياسية للإدارة القائمة على النتائج في مشاريع أجندة التنمية في أن صياغتها تكون موضع تفاوض في كثير من الأحيان. ومع ذلك، لن يمنع ذلك الأمانة من وضع أطر منطقية في تقرير استهلالي واستخدامها لأغراض الرصد والتقييم.
8. لا توضح وثيقة المشروع استراتيجية للاستغناء التدريجي، وبالتالي ليس من المعروف ما هي التدابير اللازمة لضمان استمرار فوائد المشروع (الاستدامة) بما يتجاوز دعم الويبو.

"3" إدارة المشروع

1. كان المشروع بشكل عام جيد الإدارة، فيما عدا بعض الاستثناءات (على سبيل المثال المحاولة الأولى لإعداد دراسة في ناميبيا، وأول دراسة عامة في إكوادور)، فقد اختارت الإدارة الخبراء المناسبين وكفلت جودة الدعم المقدم. وكانت الخبرة الوطنية متاحة في جميع البلدان ويبدو أنها قد أعطيت الأولوية. وأدلى النظراء الوطنيون بدلوهم فيما يخص تحديد الخبراء.
2. وشارك كل من مديرة المشروع ومديرها كفريق واحد في التنفيذ اليومي للأنشطة، بما في ذلك المهام الميدانية وحضور فعاليات تكوين الكفاءات. وكانت موارد الموظفين المخصصة لهذا المشروع أعلى من المخطط له. وحقيقة أن المستفيدين عملوا مع الأمانة من خلال جهتي اتصال لم تؤد إلى أي مشاكل.
3. وسلط المستفيدون الذين أجريت معهم المقابلات الضوء على حسن التعاون مع الأمانة وإدارة المشروع، بما في ذلك استجابة فريق المشروع لاحتياجاتهم.

(باء) الوجاهة

1. تُقدِّر الوجاهة مدى اتساق أهداف المشروع مع متطلبات المستفيدين واحتياجات الدول الأعضاء والأولويات العالمية وسياسات الويبو.

"1" وجاهة السياسات

1. تتضح الأهمية الاستراتيجية للمشروع بالنسبة للدول الأعضاء من خلال موافقة لجنة التنمية بتوافق الآراء.
2. وبدلاً من توفير الدعم الشامل لتنمية السياحة في البلدان المستهدفة، وهو ما يتجاوز ولاية الويبو، كانت الفكرة هي تشجيع استخدام مختلف حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالموضوع كأداة لزيادة القدرة التنافسية وإضافة القيمة للسياحة.
3. أما فيما يتعلق بالاتساق مع سياسات الويبو، كانت أهداف المشروع ترمي إلى معالجة توصيات أجندة التنمية التالية:
4. التوصية 1: يجب أن تتميز أنشطة الويبو في مجال المساعدة التقنية بعدة ميزات ومنها أنها موجهة نحو التنمية وقائمة على الطلب وشفافة وهي تأخذ بعين الاعتبار الأولويات والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية والبلدان الأقل نموا على وجه الخصوص فضلا عن مختلف مستويات التنمية المدركة في الدول الأعضاء، وينبغي إدراج الأنشطة في أطر زمنية لاستكمال البرامج. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون تصميم برامج المساعدة التقنية وآليات تسليمها وعمليات تقييمها خاصة بكل بلد.
5. التوصية 10: مساعدة الدول الأعضاء على تطوير كفاءاتها المؤسسية الوطنية في مجال الملكية الفكرية وتحسينها من خلال المضي في تطوير البنى التحتية وغيرها من المرافق بهدف جعل مؤسسات الملكية الفكرية أكثر فعالية والنهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. وينبغي أن تنسحب هذه المساعدة التقنية أيضا على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالملكية الفكرية.
6. التوصية 12: المضي في إدماج الاعتبارات الإنمائية في أنشطة الويبو ومناقشاتها الموضوعية والتقنية، وفقاً لاختصاصها.
7. التوصية 40: مطالبة الويبو بتكثيف تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة بشأن مسائل الملكية الفكرية وفقا لتوجه الدول الأعضاء، وبالأخص منها الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية واليونيدو واليونسكو وسائر المنظمات الدولية المعنية، وعلى وجه الخصوص منظمة التجارة العالمية لتعزيز التعاون تحقيقا للكفاءة القصوى في تنفيذ برامج التنمية.
8. وكان من المتوقع أن يسهم المشروع في النتيجتين التاليتين لبرنامج الويبو وميزانيتها (2016/2017).
9. النتيجة المرتقبة 1.3: استراتيجيات وخطط وطنية في مجالي الابتكار والملكية الفكرية تتماشى مع الأهداف الإنمائية الوطنية.
10. النتيجة المرتقبة 2.3: كفاءات معزَّزة للموارد البشرية القادرة على تلبية تشكيلة واسعة من المتطلبات لتسخير الملكية الفكرية بفعالية لأغراض التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والبلدان المنتقلة إلى اقتصاد السوق الحر.
11. ونفذ المشروع قطاع التنمية (البرنامج 9)، وكان المشروع مرتبطًا به، وذلك في إطار الهدف الاستراتيجي الثالث، وهو "تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية".
12. وكان من المتوقع أن يرتبط المشروع ببرامج الويبو الأخرى التالية:
13. البرنامج 30: دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال لقياس تأثير نتائج المشروع وتوصياته فيما يتعلق بصناعة السياحة بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع السياحة؛
14. البرامج 3: حق المؤلف والحقوق المجاورة؛
15. البرنامج 4: المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية؛
16. البرنامج 18: الملكية الفكرية والتحديات العالمية.
17. علاوة على ذلك، كان من المزمع إنشاء روابط بمشروعات أجندة التنمية DA\_4\_10\_01، الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وDA\_10\_01 وDA\_10\_02، على التوالي، المرحلة الأولى والثانية من المشروع الرائد لإنشاء أكاديميات وطنية ناشئة في مجال الملكية الفكرية.
18. وكان المشروع متسقًا مع توصيات أجندة التنمية المذكورة أعلاه، على الرغم من أن الارتباط بها ليس واضحًا (باستثناء التوصية 1 من أجندة التنمية). فلا توجد توصية لأجندة التنمية تتناول موضوع "الملكية الفكرية لتنمية السياحة".
19. وتتعلق توصيات أجندة التنمية بشكل عام بالمسائل التي تجب معالجتها لتحسين تثمين حقوق الملكية الفكرية فيما يخص أغراض التنمية. وهي بطبيعة الحال لا تخص صناعات بعينها، رغم أن بعض القضايا المثارة في أجندة التنمية قد تكون أكثر أهمية لصناعات معينة من غيرها. كما أن برامج الويبو العادية ليست مخصصة لصناعات بعينها.
20. طبق المشروع ـ في تقديمه للدعم ـ أدوات الويبو الحالية للبرنامج 3 (حقوق المؤلف والحقوق المجاورة) والبرنامج 4 (المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية) والبرنامج 16 (الدراسات الاقتصادية) والبرنامج 30 (الشركات الصغيرة والمتوسطة/ريادة الأعمال) وبعض عناصر البرنامج 11 (أكاديمية الويبو) على قطاع السياحة في البلدان الأربعة المستفيدة. ومن خلال موضوع السياحة المستدامة الذي أبرزته الدراسات، ارتبط المشروع بالبرنامج 18 (التحديات العالمية).
21. السياحة في حد ذاتها ليست صناعة مبنية على تثمين الملكية الفكرية، مثل الصناعات الإبداعية. ورغم أن مجالات الملكية الفكرية ذات صلة بتنمية السياحة، إلا أنها ليست سوى عنصر واحد من العديد من العناصر التي يمكن أن تسهم في المنتجات السياحية التنافسية. ومن الواضح أن الدعم الشامل لتنمية السياحة يتطلب اتباع نهج شامل يتجاوز ولاية الويبو ونطاق مشروع صغير من مشاريع أجندة التنمية.
22. وفيما يخص مشاريع أجندة التنمية غير المرتبطة مباشرة بتوصيات أجندة التنمية والتي تغطي مجالات جديدة للأنشطة، من المفيد إجراء مناقشة سابقة بين الدول الأعضاء. فذلك من شأنه أن يساعد الأمانة على ضمان تلبية توقعات الدول الأعضاء واحتياجاتها. وسوف يضمن أيضًا أن يستفيد المشروع الجديد من جميع الموارد الداخلية الحالية والاستفادة من الخبرات المكتسبة في إطار البرامج القائمة المتصلة به. ويمكن القيام بذلك في شكل ورقة مناقشة موحدة تقدم إلى اللجنة.[[14]](#footnote-14)

"2" الوجاهة بالنسبة للمستفيدين

1. أكد جميع أصحاب المصلحة الذين أجريت المقابلات معهم، ولم يكن أي منهم ممثلًا عن صناعة السياحة، أن المساعدة المقدمة من الويبو لبت احتياجاتهم بالكامل. وبشكل عام، استهدف المشروع البلدان ذات الإمكانات السياحية القوية. ولكن تباينت درجة تبني المشروع والتحمس له بين مختلف البلدان المستفيدة. وربما كان السبب هو أن المشروع كان مدفوعًا في بدايته على الأقل من قبل متخصصي الملكية الفكرية وليس أصحاب المصلحة من القطاع السياحي، وكذلك يرى العديد منهم أن تقديم الدعم في مجالات أخرى من مجالات تنمية السياحة له أولوية أكبر من تثمين الملكية الفكرية.

(جيم) الفعالية

1. نظرا للقيود الموضحة أعلاه، ركّز التقييم في المقام الأول على المخرجات المخطط لها بالمقارنة مع المخرجات المحصل عليها والنتائج المنسوبة مباشرة إلى المشروع.
2. وبناءً على عملية تحقق من خلال استعراض مكتبي لتقارير واستقصاءات ومقابلات داخلية، يؤيد المقيم مشروع تقرير الإنجاز الذي أعدته مديرة المشروع. وقد استكملت المعلومات المفقودة عن طريق المقابلات، بما في ذلك مع مجموعة مختارة من المستفيدين.
3. وأبلغ المشروع عن المنتجات والأنشطة الرئيسية التالية:[[15]](#footnote-15)

"1" إنشاء هيكل للتعاون

1. بالإضافة إلى مصر، اختارت الأمانة إكوادور وناميبيا وسريلانكا كبلدان رائدة. واستند الاختيار إلى دعوة لتقديم مقترحات، وكان مطلوبًا أن تشمل المقترحات:
2. بيان الوكالة أو المؤسسة المسؤولة عن تنسيق الأنشطة على المستوى القطري مع أمانة الويبو (مثل المكتب الوطني للملكية الفكرية أو هيئة السياحة الوطنية أو المحلية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بالموضوع)،
3. المصالح السياحية في البلاد، وبيئة الأعمال المتعلقة بالسياحة السائدة (مثل السياحة الثقافية، والسياحة الصحية، والسياحة البيئية، إلخ)؛
4. قدرة الوكالة الرائدة وأصحاب المصلحة الآخرين على مواصلة تنفيذ الاستراتيجيات المقترحة بعد المشروع.
5. أنشئت اللجان التوجيهية الوطنية تحت مظلة الوكالات الرائدة التالية:
6. الدائرة الوطنية للحقوق الفكرية[[16]](#footnote-16)
7. وزارة الخارجية في مصر
8. إدارة الأعمال التجارية والملكية الفكرية في ناميبيا
9. الهيئة السريلانكية للتنمية السياحية في سريلانكا.
10. تم توقيع اتفاقات تعاون أو تبادل رسائل بين الويبو والوكالات الرائدة في كل بلد من البلدان الأربعة وساعد ذلك في حشد الدعم السياسي ومشاركة أصحاب المصلحة. وكان من شأن إنشاء لجان توجيهية في ثلاثة من البلدان الأربعة، والتي مثلت المؤسسات الحكومية المتصلة بالموضوع، والعاملين في مجال السياحة من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، أن يكفل التنسيق والوضوح.

"2" دراسات إفرادية

1. أعدت ست دراسات إفرادية (اثنتان في إكوادور وواحدة في مصر واثنتان في ناميبيا وواحدة في سريلانكا). وعُرض ملخصان لدراستين على اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية: ملخص دراسة "الملكية الفكرية: آلية لتعزيز هوية المقاطعة في إطار مشروع حديقة إمبابورا الجيولوجية"[[17]](#footnote-17) وملخص دراسة الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر[[18]](#footnote-18). ووفقًا لمديرة المشروع، ستقدم الدراسة الخاصة بسريلانكا ودراستان إفراديتان من ناميبيا إلى الدورة الرابعة والعشرين للجنة التنمية في نوفمبر 2019.
2. حللت الدراسة الخاصة بمصر الاستخدام المحتمل لنظام الملكية الفكرية في تعزيز النشاط الاقتصادي وتعزيز التراث الثقافي في أربعة مواقع ذات أهمية سياحية فريدة: (أ) طريق النوبة (أرض الذهب)، و(ب) طريق العائلة المقدسة، و(ج) طريق واحة سيوة، و(د) المتحف القومي للحضارة المصرية في القاهرة. وتتوفر الدراسة باللغة الإنجليزية فقط، في حين أن اللغة الرسمية والشائعة الاستخدام في مصر هي اللغة العربية. وبالتالي، لا يمكن أن تصل الدراسة إلى عامة الجمهور المهتم الذي قد لا يكون قادرًا على استيعاب ورقة أكاديمية باللغة الإنجليزية.
3. وبالتالي يبدو من غير المرجح أن تصل الدراسات القطرية إلى جمهور أوسع. فمن ناحية إيصال المحتوى إلى جمهور مستنير أوسع أو حتى توسيع نطاق المستهدفين في قطاع السياحة، تعد الدراسات أكاديمية ونظرية جدًا. ويتطلب استخدامها للأغراض الأكاديمية إجراء مزيد من البحث والتحرير.
4. ووفقا لمديرة المشروع، اتُفق على محتوى الدراسات ونهجها مع اللجان التوجيهية. وهي تهدف إلى إبلاغ أصحاب المصلحة بنتائج البحوث. وليس من المتصور نشرها على جمهور أوسع ولكن من المستحسن توسيع التأثير المحتمل للدراسات.
5. وتعد بعض أجزاء الدراسات عمومية نوعا ما وتتداخل جزئيا مع المنشورات الحالية. وهذا ـ مجددًا ـ يمثل مشكلة فيما يتعلق بمنشورات الملكية الفكرية الخاصة بقطاعات معينة حيث تظل المبادئ الأساسية لتطبيق الملكية الفكرية لتثمين السلع والخدمات متماثلة.

"3" دليل الملكية الفكرية والسياحة

1. صيغ دليل عملي بشأن الملكية الفكرية والسياحة ولكن لم يُنتهى منه بعد. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الدليل إلى إطلاق منشور مشترك بين منظمة السياحة العالمية والويبو. وتفيد التقارير أن المناقشات مع منظمة السياحة العالمية لاستخدام الدليل كأساس لمنشور مشترك ما زالت مستمرة. ويظل من غير الواضح متى وكيف سينشر الدليل وفي أي نسق.
2. ويبرز مشروع الدليل الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للسياحة بالنسبة للبلدان النامية. ويشرح المؤلفون القواسم المشتركة بين الملكية الفكرية والسياحة والثقافة والتنمية. ويسلط الدليل الضوء على الفرصة المتاحة للبلدان النامية لاستخدام حقوق الملكية الفكرية لتعزيز الأصول السياحية والثقافية الشاسعة والفريدة التي تمتلكها والتي قد تسهم بدورها في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.[[19]](#footnote-19) واستنادًا إلى الدراسات الإفرادية التي تعرض أمثلة ناجحة، يستكشف الدليل بشكل أساسي تثمين التراث الثقافي، رغم أنه يبرز أيضًا أهمية استخدام أشكال أخرى من الملكية الفكرية في الأعمال التجارية ذات الصلة بالسياحة، بما في ذلك الأعمال التجارية التي يمكن أن تستفيد من السياحة (مثل المبيعات للسائحين أو الفنادق). ومن الأمثلة على ذلك علامات التصديق والمؤشرات الجغرافية.

"4" أنشطة إذكاء الوعي

1. أبلغ المشروع عن أنشطة إذكاء الوعي التالية:
2. عُقدت ثلاث حلقات عمل لأصحاب المصلحة في إكوادور.
3. في مصر، قدم المشروع الدعم لثلاث ندوات لإذكاء الوعي مع أعضاء اللجنة التوجيهية وحدثين لتكوين الكفاءات. وكان تركيز تكوين الكفاءات على احتياجات قطاع الصناعات اليدوية والمتاحف ومجموعات التراث العالمي، بهدف مساعدتهم في الإدارة الفعالة لأصول الملكية الفكرية الخاصة بهم وفي استراتيجياتهم لجذب المزيد من الزوار.
4. ناميبيا: أربع حلقات عمل وطنية لأصحاب المصلحة في مجال السياحة وواضعي السياسات. وقدم المشروع مدخلات للنهج الاستراتيجي فيما يتعلق باستخدام الملكية الفكرية للنهوض بالسياحة في إطار الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. وستواصل إدارة الأعمال التجارية والملكية الفكرية في ناميبيا إقامة حلقات عمل التوعية وتكوين الكفاءات للمتخصصين فيما سوى الملكية الفكرية.
5. سريلانكا: ثلاث حلقات عمل وطنية لأصحاب المصلحة في مجال السياحة وواضعي السياسات. ولا توجد متابعة واضحة بشأن حلقات العمل.
6. ولا توجد خطط متابعة. وقد أكد اثنان من مكاتب الملكية الفكرية الأربعة أنهما كانا يقدمان أحداث لإذكاء الوعي تستهدف قطاع السياحة على وجه التحديد.

"5" إذكاء الوعي والمواد التعليمية

1. بدلاً من إعداد فيلم وثائقي، عُقدت ندوة إلكترونية بشأن الملكية الفكرية والسياحة والثقافة في أغسطس 2018 بالتعاون مع مكتب المساعدة الأوروبي في مجال حقوق الملكية الفكرية بعنوان "الملكية الفكرية والسياحة والتنمية". وأفادت الويبو أن الحدث حضره أكثر من 70 مشاركًا من 15 بلد أوروبي. وكان الغرض هو تبادل الخبرات لتصميم مناهج متخصصة في مجال السياحة وإدخال اعتبارات الملكية الفكرية في سياق تعليم إدارة السياحة.
2. وأنتجت ثلاث مجموعات من المواد التعليمية (إكوادور وناميبيا وسريلانكا).[[20]](#footnote-20)

"6" النتائج الأولية الملحوظة

1. كان المشروع يهدف إلى تحقيق الهدفين العامين التاليين:
2. تكوين الكفاءات اللازمة لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال السياحة، وكذلك السلطات الوطنية، بما في ذلك مكاتب الملكية الفكرية، بشأن كيفية استخدام أدوات الملكية الفكرية واستراتيجياتها لإضافة قيمة وتنويع إلى النشاط الاقتصادي المتصل بالسياحة، بما في ذلك النشاط المتعلق بتعزيز المعارف والتقاليد والثقافة على الصعيدين الوطني أو المحلي أو كليهما؛
3. إذكاء وعي المجتمع الأكاديمي بالقواسم المشتركة بين الملكية الفكرية والسياحة في إطار سياسات النمو والتنمية المحلية، بهدف تطوير المواد التعليمية وتعزيز إدراج المناهج الدراسية المتخصصة في كليات إدارة السياحة وفي أكاديميات الملكية الفكرية الوطنية.
4. في إكوادور، لوحظت النتائج الرئيسية التالية:
5. نظمت الدائرة الوطنية للحقوق الفكرية سلسلة من البرامج التدريبية للمجتمعات المحلية، لتبرز الروابط بين استخدام الملكية الفكرية والنشاط الاقتصادي المحلي (وأساسا الحرف اليدوية) والتنمية المحلية، مع التشديد أيضا على احترام الهوية والتقاليد الثقافية. وأكدت الدائرة الوطنية للحقوق الفكرية أن زيادة الوعي بالملكية الفكرية لدى قطاع السياحة أصبح نشاطًا منتظمًا.
6. وقعت الدائرة الوطنية للحقوق الفكرية وحكومة مقاطعة إمبابورا على اتفاق بشأن وضع استراتيجيات للملكية الفكرية والتوسيم من أجل النهوض بالنشاط الاقتصادي للمقاطعة بناء على سياحتها البيئية الفريدة. وتعتزم الدائرة الوطنية للحقوق الفكرية استخدام الدراسة حول "الملكية الفكرية: آلية لتعزيز هوية المقاطعة في إطار مشروع حديقة إمبابورا الجيولوجية" كنموذج يحتذى به بالنسبة للوجهات السياحية الأخرى. وأعربت الدائرة الوطنية للحقوق الفكرية عن التزامها بإعادة صياغة الدراسة لجعل محتواها أقرب إلى فهم الجماهير المستهدفة بخلاف اختصاصيي الملكية الفكرية.
7. بدعم من المشروع، وضعت الدائرة الوطنية للحقوق الفكرية بالتعاون مع كلية القوات المسلحة الفنية دورة تدريبية مشتركة، والتي ستُدرس بدءًا من عام 2020 إلى 500 طالب مبدئيًا. [[21]](#footnote-21)وستُدرس الدورة على مدار أربع ساعات في الأسبوع (64 ساعة لكل فصل دراسي). وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت موضوعات تخص الملكية الفكرية في دورات أخرى (على سبيل المثال في فصول التسويق) من خلال حلقة عمل للمعلمين. وتخطط كلية القوات المسلحة الفنية لتوفير الدعم لتقديم نفس الدورة التدريبية في أربع جامعات أخرى (حوالي 3000 طالب). وتقدم الدائرة الوطنية للحقوق الفكرية أيضًا دورات حول الملكية الفكرية والسياحة للمهنيين الآخرين في قطاع السياحة.
8. وحسب الدائرة الوطنية للحقوق الفكرية، أدرجت وزارة السياحة جوانب الملكية الفكرية في دوراتها التدريبية لموظفي السياحة.
9. وفي مصر، لم تؤد أنشطة التوعية، بما في ذلك داخل المتحف الوطني، إلى نتائج ملموسة بعد.
10. وأعلنت جامعة ناميبيا للعلوم والتكنولوجيا (NUST) أن مجموعة المواد التعليمية المتعلقة بالملكية الفكرية والسياحة التي وضعتها كمخرجات للمشروع يمكن أن تستخدم كأساس لمزيد من التفصيل لمخطط دراسي تتقاسمه الجامعات الوطنية الأخرى، بما في ذلك جامعة ناميبيا (UNAM). ولم يُتخذ أي قرار حيال ذلك.
11. وفي سريلانكا، كوّن المشروع صورة واضحة وحشد دعمًا سياسيًا كبيرًا. فقد اعتُرف بثلاثة مجالات عنقودية باعتبارها ذات أولوية بالنسبة للسياحة السريلانكية، وهي السياحة الثقافية والبيئية والعلاجية. لكن هذا الزخم الإيجابي لم يترجم إلى أي نتائج. وتوقفت التطورات الإيجابية في عام 2018 بسبب التغييرات السياسية.
12. وبشكل عام، كان الفضل لمكانة الويبو ومصداقيتها كمنظمة تابعة للأمم المتحدة في دعم مكاتب الملكية الفكرية لشرح إمكانات الملكية الفكرية في تطوير السياحة لأصحاب المصلحة الرئيسيين.
13. وإلى جانب المدخلات التقنية، يبدو أن الويبو أدت دورا تيسيرا في حشد مختلف أصحاب المصلحة في مجال السياحة.
14. وعلى الرغم من التطورات الأولية الواعدة المذكورة أعلاه، فإن متابعة الدعم المقدم من المشروع تستوجب الاهتمام المستمر من جانب سلطات الملكية الفكرية والسياحة في البلدان المعنية إذا كان للتوصيات الناشئة عن الدراسات البحثية التي أجريت على المستوى القطري أن تحقق نتائج ملموسة.

"7" التأثير

1. من السابق لأوانه تقييم النتائج على مستوى التأثير.

(دال) الكفاءة

"**1**" التنفيذ المالي

1. بلغ معدل استخدام الميزانية في نهاية يوليو 2019 ما نسبته 91% كما أبلغت الأمانة.
2. وبالإضافة إلى التقرير المالي الرسمي، أعدت مديرة المشروع توزيعًا للنفقات حسب الأنشطة الرئيسية والبلدان حتى 19 أغسطس 2019، والذي أظهر أن 662 305 فرنك سويسري أو 95.5% من إجمالي الميزانية البالغة 000 320 فرنك سويسري (تكاليف خلاف الموظفين فقط) تم إنفاقه.[[22]](#footnote-22)
3. من حيث الأنشطة الرئيسية:
4. 506 131 فرنك سويسري أو 41.1% من الميزانية أنفقت على الدليل العام والدراسات القطرية؛
5. 049 17 فرنك سويسري أو 5.3% على تحديد أصحاب المصلحة في مجال السياحة؛
6. 191 94 فرنك سويسري أو 29.4% على أنشطة تكوين الكفاءات؛
7. 331 45 فرنك سويسري أو 14.2% على تدريس الملكية الفكرية (بما في ذلك المواد التعليمية)؛
8. 586 17 فرنك سويسري أو 5.5% على أنشطة التوعية الأخرى.
9. ومن حيث نوع التكاليف (كما في 19 أغسطس 2019)، أنفق معظم النفقات (249 203 فرنك سويسري أو 64%) على عنصر الخبرة. وكان نصيب سفر الموظفين في مهام رسمية (973 77 فرنك سويسري) 24% من الميزانية، وتكاليف أماكن الندوات، وخدمات المطاعم والمنشورات 440 24 فرنك سويسري (8% من الميزانية).
10. ورغم أن تكاليف الموظفين لم تدرج في الميزانية في إطار المشروع، إلا أنها قد تكون أعلى بكثير من المخطط له حيث أسهمت مديرة المشروع ومديرها في المشروع.
11. ويبدو أن العلاقة بين مجموع التكاليف (المدخلات) والنواتج (مثل الدراسات والندوات) المحصلة مماثلة لمشروعات الويبو الأخرى التي بها أنشطة مماثلة.

"2" النهج

1. كان النهج المتبع في المشروع هو تعزيز الملكية الفكرية في قطاع واحد (السياحة)، وتضمن ذلك أنواعًا مختلفة من حقوق الملكية الفكرية ووظائف نظام الملكية الفكرية، بما في ذلك تعليم الملكية الفكرية.
2. ويعد هذا النهج متناقضًا مع معظم مشاريع أجندة التنمية الأخرى، والتي تركز على حقوق محددة للملكية الفكرية أو عناصر معينة من نظام الملكية الفكرية تلبي احتياجات مختلف مستخدمي الملكية الفكرية.
3. وكان التوقع هو أن المشروع الذي يركز على صناعة محددة من شأنه أن يسمح بتلبية احتياجات المستخدمين بشكل أفضل وأن يقدم دعمًا أشمل وأعمق.
4. وتعد برامج الويبو العادية قائمة على حقوق الملكية الفكرية والوظائف المختلفة داخل نظام الملكية الفكرية بدلاً من مجموعات مختلفة من مستخدمي الملكية الفكرية. والاستثناء هو البرامج التي تفيد الصناعات التي تعتمد إلى حد كبير على حقوق الملكية الفكرية، على سبيل المثال القطاع السمعي البصري. وتستهدف أنشطة الويبو العادية ومشاريع أجندة التنمية التي لا تخص قطاعات محددة بالفعل معظم الصناعات الرئيسية ومستخدمي الملكية الفكرية الآخرين في البلدان النامية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
5. وتعد ميزة المشروع الذي يستهدف مستخدمين محددين للملكية الفكرية هي أنه يتطلب من الويبو إشراك أصحاب مصلحة متعددين قد لا يكونون من شركاءها التقليديين. وبينما من الواضح أن ذلك يفيد في توسيع نطاق تواصل الويبو ليتجاوز مكاتب الملكية الفكرية، إلا أن الجانب الآخر هو تعقيد التنسيق بين أصحاب المصلحة في مختلف الشركات العاملة في صناعة السياحة أو التي تسهم فيها وأصحاب المصلحة المختلفين في نظام الملكية الفكرية.
6. ولم يُعثر على تداخل مباشر مع برامج الويبو الأخرى في البلدان الأربعة المستفيدة. ومن ناحية أخرى، نُفذ المشروع بشكل أساسي كتدخل مستقل، باستخدام خبرائه الخارجيين ووضع مواد التوعية وتكوين الكفاءات والتدريس الخاصة به، وذلك جزئيًا بالتوازي مع الأنشطة المماثلة الحالية للأمانة، على الرغم من أن ذلك ليس مع المستفيدين أنفسهم بشكل مباشر.
7. وكما ورد في التحليل أعلاه، في حين أن المشروع يتسق مع توصيات أجندة التنمية التي يعتزم معالجتها، إلا أن درجة معالجته لها كانت ضعيفة إلى حد ما. فلا توجد توصية محددة من توصيات أجندة التنمية تتعلق مباشرة بالنهوض باستخدام حقوق الملكية الفكرية في قطاع السياحة.
8. وفي حالة اقتراح مشروع جديد من مشاريع أجندة التنمية لا يعالج مباشرة توصية محددة من توصيات أجندة التنمية، من المفيد للأمانة أن تتشاور مع لجنة التنمية (ورقة مناقشة) قبل تقديم اقتراح مشروع محدد إلى لجنة التنمية.
9. ويمكن أن يوفر الإجراء المعمول به للموافقة على منشورات الويبو الجديدة بعض المدخلات بشأن الاعتبارات الواجب اتخاذها، وبالتالي مسألة ما إذا كان الدعم المقترح يعالج حاجة مُعرب عنها، والميزة النسبية للويبو في توفير الدعم، وما إذا كانت الخدمة (الخدمات) المطلوبة متوفرة بالفعل في إطار برامج الويبو الحالية.

"3" التنسيق وأوجه التآزر مع أنشطة أخرى تضطلع بها الأمانة

1. كان التنسيق وأوجه التآزر مع الأنشطة الأخرى في برامج الويبو العادية بما يتجاوز استخدام بعض الوثائق المتاحة داخل الويبو ضعيفين إلى حد ما. فعلى سبيل المثال، لم يكن ثمة تفاعل مع البرنامج 4 (المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية) على الرغم من أن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ستكون من بين حقوق الملكية الفكرية التي يمكن أن تسهم في تطوير منتجات سياحية جذابة. ولم يكن ثمة تفاعل مع البرنامج 16 (الإحصاءات الاقتصادية)، على الرغم من أن أحد الأغراض الرئيسية للمشروع هو إظهار الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لحقوق الملكية الفكرية.[[23]](#footnote-23) وفي حين بقيت أوجه التآزر محدودة إلى حد ما، لم يكشف التقييم عن ازدواجية أو تداخلات محددة تسترعي اهتمام لجنة التنمية.

"4" أوجه التآزر مع المنظمات الأخرى

1. يعالج التعاون مع منظمة السياحة العالمية جيدًا التوصية 40 من توصيات أجندة التنمية وهو محاولة ناجحة للوصول إلى حصيلة مشتركة، على الرغم من أن المنشور المشترك المخطط له لم ينته بعد. ولم تُستكشف فرص العمل مع منظمات الأمم المتحدة المتنوعة الأخرى العاملة في مجال السياحة والصناعات المرتبطة بها، والتي يوجد لدى بعض منها اتفاقات تعاون مع الويبو (اليونيدو، وجزئيًا الأونكتاد)، أو لم يكن ذلك ناجحًا في حالة اليونسكو.

(هاء) احتمالات استدامة النتائج

1. من السابق لأوانه محاولة تقييم إمكانية استدامة النتائج على المستوى القطري، حيث أن استمرار المزايا يتوقف بشكل كبير على اضطلاع مكاتب الملكية الفكرية المعنية بعملية المتابعة. وحاليًا، أنشطة المتابعة جارية في إكوادور وناميبيا ومن المحتمل أن تستمر. وعلى المستوى العالمي، نجح المشروع في إبراز الفوائد التي يحققها تثمين الملكية الفكرية في مجال السياحة. وسيسمح المنشور المخطط له بين الويبو ومنظمة السياحة العالمية حول الملكية الفكرية والسياحة، إذا اكتمل كما هو مخطط له، بنشر أوسع للرؤى الناتجة عن المشروع بما يتجاوز بلدان المشروع المستهدفة الأربعة.
2. وكما ذكر سابقًا، فإن معظم الدعم المقدم هو بالفعل جزء من برامج الويبو العادية. وبالتالي، تتوفر مساعدة إضافية محدودة لاستكمال الدعم وتوطيده. ولم يتم تجريب أي خدمة جديدة يمكن تطويرها وتعميمها. وستكون القيمة المضافة لمرحلة جديدة من المشروع تتجاوز استكمال العمل الذي كان من المقرر القيام به خلال المرحلة الأولى محدودة. فلا يوجد ما يبرر إطلاق مشروع آخر أو مرحلة أخرى للمتابعة.

## 3‎. الاستنتاجات

1. يقود ما سبق بيانه من نتائج وتقويم أعلاه إلى الاستنتاجات التالية:

### **الاستنتاج 1 عن التحضير للمشروع وإدارته**

1. كان المشروع جيد الإعداد بشكل عام، سواء من حيث استراتيجيته أو هيكله التنظيمي. فقد حُددت بوضوح الأهداف الأوسع وطريقة تحقيقها. وكانت الميزانيات والجداول الزمنية واقعية، كما يتضح من معدل الإنفاق البالغ 95.5% وحقيقة أن معظم نواتج المشروع استكملت خلال المدة المخطط لها. وقد طُوّر المحتوى الفعلي (الأنشطة) للمشروع أثناء التنفيذ، وذلك على نحو يلبي الاحتياجات الخاصة للبلدان الأربعة المستهدفة، والتي لم يقع الخيار عليها إلا في مرحلة التنفيذ.
2. وفيما يتعلق بالنماذج القياسية لتخطيط المشاريع ورصدها، فإنه خلافًا لمعظم الجهات الفاعلة في مجال التنمية، لا تستخدم الويبو أداة الإطار المنطقي، وهي الأداة المعيارية المطبقة عادة في ممارسات الإدارة القائمة على النتائج في جميع الوكالات الإنمائية الرئيسية، كأداة للتخطيط والرصد والتقييم. فالأمانة ترى أن هذا الأمر سيكون صعبًا بسبب صيغة وثائق المشروع التي كانت موضع تفاوض. فضلاً عن ذلك، لم تُوضح استراتيجية للاستغناء التدريجي تتضمن تدابير مناسبة تضمن استمرار فوائد المشروع بما يتجاوز الدعم الذي يقدمه (الاستدامة). وأخيرًا، ليست لدى الويبو آلية موضوعة لتقييم ما إذا كانت النتائج الأطول أجلاً لمشاريع أجندة التنمية بما يتجاوز المخرجات والنتائج الفورية قد تحققت (على سبيل المثال التقييمات اللاحقة).
3. وشارك كل من مديرة المشروع ومديرها في التنفيذ اليومي للأنشطة، بما في ذلك المهام الميدانية وتكوين الكفاءات. وفيما يتعلق بتكاليف الموظفين، والتي لم تكن مدرجة في الميزانية، وجدت الأمانة أن المشروع كان أكثر استهلاكًا للموارد مما هو مخطط له. وعموما، كان أداء الإدارة جيدًا. وأعرب الشركاء عن تقديرهم للتعاون مع الأمانة وأشادوا بمرونة فريق المشروع واستجابته لاحتياجاتهم المتغيرة.

### **الاستنتاج 2 عن الوجاهة**

1. أكد أصحاب المصلحة الذين أجريت المقابلات معهم أن المساعدة المقدمة من الويبو لبت احتياجاتهم بالكامل. وبشكل عام، استهدف المشروع البلدان ذات الإمكانات السياحية القوية. ولكن تباينت درجة تبني المشروع والتحمس له بين مختلف البلدان المستفيدة. وربما كان السبب هو أن الملكية الفكرية ليست سوى واحدة من بين عوامل عديدة لازمة لتقديم منتجات سياحية تنافسية. كما أن المشروع كان مدفوعًا في بدايته على الأقل من قبل متخصصي الملكية الفكرية وليس أصحاب المصلحة من القطاع السياحي.
2. وتشير موافقة لجنة التنمية بتوافق الآراء إلى أن الدول الأعضاء تُعد المشروع وجيهًا. وقد كان المشروع متسقًا مع توصيات أجندة التنمية التي يهدف إلى معالجتها، رغم أن درجة معالجته لها كانت ضعيفة إلى حد ما. فلا توجد توصية محددة من توصيات أجندة التنمية تدعو مباشرة إلى العمل على تعزيز "الملكية الفكرية لتنمية السياحة".
3. وتتعلق توصيات أجندة التنمية بشكل عام بالمسائل التي تجب معالجتها لتحسين تثمين حقوق الملكية الفكرية فيما يخص أغراض التنمية. وهي بطبيعة الحال لا تخص صناعات بعينها، رغم أن بعض القضايا المثارة في أجندة التنمية قد تكون أكثر أهمية لصناعات معينة من غيرها. كما أن برامج الويبو العادية ليست مخصصة لصناعات بعينها.
4. ورغم أن الخدمات المقدمة متاحة بالفعل في برامج الويبو الحالية المختلفة (الدراسات الاقتصادية، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتكوين الكفاءات في مكاتب الملكية الفكرية، وتعليم الملكية الفكرية)، إلا أن المشروع طبقها على وجه التحديد على تنمية السياحة.
5. وفي حالة اقتراح مشروع جديد من مشاريع أجندة التنمية لا يعالج مباشرة توصية محددة من توصيات أجندة التنمية، من المفيد إجراء مناقشة مسبقة بين الدول الأعضاء (بناءً على ورقة مناقشة) لمساعدة الأمانة على ضمان تلبية توقعات جميع الدول الأعضاء واحتياجاتها بالكامل وضمان أن يستفيد مشروع أجندة التنمية المقترح من جميع الموارد الداخلية الحالية لدى الأمانة.

## الاستنتاج 3 عن الفعالية وعن استدامة النتائج

1. بناءً على عملية تحقق من خلال استعراض مكتبي لتقارير واستقصاءات ومقابلات داخلية، يؤيد المقيم مشروع تقرير الإنجاز الذي أعدته مديرة المشروع. وشملت النواتج الرئيسية ما يلي: (أ) دراسات إفرادية في أربعة بلدان توضح فوائد الملكية الفكرية في تنمية السياحة، و(ب) أنشطة تكوين كفاءات داخل البلدان، و(ج) وضع مناهج لتدريس الملكية الفكرية في المدارس والجامعات السياحية و(د) دليل سياحي عملي (مشروع وحسب، لا يزال يتعين ترقيته إلى منشور مشترك مع منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية).
2. كانت النواتج بشكل عام عالية الجودة. وليس من المستغرب أن الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية للدراسات كانت واضحة إلى حد ما. وكانت القيمة المضافة للدراسات على المستوى القطري مفيدة بشكل أساسي في إبراز كيفية تقييم الانتفاع بالملكية الفكرية في قطاع معين.
3. وفي مصر وسريلانكا وناميبيا، تشير دلائل غير مؤكدة إلى أن الوعي بشأن تثمين الملكية الفكرية في قطاع السياحة قد زاد، ولكن لم يُعثر على أي مؤشر على أن هذا الأمر أدى إلى اتخاذ إجراءات محددة أو حتى إلى فوائد أعمّ. وفي هذه البلدان الثلاثة، لم يُتخذ أي قرار بشأن إدراج دورات الملكية الفكرية في التعليم السياحي. وليس واضحًا ما إذا كانت ستُدرج ومتى قد يحدث ذلك.
4. وفي إكوادور، أدى الوعي الذي نشره المشروع إلى أنشطة متابعة مختلفة. فقد وقع مكتب الملكية الفكرية في إكوادور، الدائرة الوطنية للحقوق الفكرية، وحكومة مقاطعة إمبابورا (إكوادور) على اتفاق بشأن وضع استراتيجيات للملكية الفكرية والتوسيم من أجل النهوض بالنشاط الاقتصادي للمقاطعة بناء على سياحتها البيئية الفريدة. وأعربت الدائرة عن تحمسها بشكل كبير للاتفاق وقدمت ما يزيد عن 20 دورة تكميلية لصناعة السياحة حتى الآن.
5. وبدعم من المشروع، وضعت الدائرة الوطنية للحقوق الفكرية بالتعاون مع كلية القوات المسلحة الفنية دورة تدريبية مشتركة، والتي ستُدرس بدءًا من عام 2020 إلى 500 طالب مبدئيًا. وستُدرس الدورة على مدار أربع ساعات في الأسبوع (64 ساعة لكل فصل دراسي). وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت موضوعات تخص الملكية الفكرية في دورات أخرى في المستوى الجامعي من خلال حلقة عمل للمعلمين.
6. وعلى الرغم من هذه التطورات الأولية الواعدة، لم يبلّغ سوى عن عدد قليل من النتائج المحددة الملموسة التي تعزى مباشرة إلى المشروع. ويستحق هذا الموضوع الاهتمام المستمر من جانب سلطات الملكية الفكرية والسياحة في البلدان المعنية إذا كان للتوصيات الناشئة عن الدراسات البحثية التي أجريت على المستوى القطري أن تحقق نتائج ملموسة.
7. وعلى الصعيدالعالمي، سينجح المشروع في إظهار الفوائد التي تعود على مجال السياحة من تثمين الملكية الفكرية إذا ما كتب لدليل الملكية الفكرية والسياحة (المنشور المشترك مع منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية) أن ينشر كما هو مخطط له.

## الاستنتاج 4 عن النهج المتبع في المشروع

1. كما هو موضح أعلاه، كان النهج المتبع في المشروع هو تعزيز الملكية الفكرية في قطاع واحد (السياحة)، وتضمن ذلك أنواعًا مختلفة من حقوق الملكية الفكرية ووظائف نظام الملكية الفكرية. ويعد هذا النهج متناقضًا مع معظم مشاريع أجندة التنمية الأخرى، والتي تركز على حقوق محددة للملكية الفكرية أو عناصر معينة من نظام الملكية الفكرية في جميع الصناعات. وكان التوقع هو أن المشروع الذي يركز على صناعة محددة من شأنه أن يسمح بتلبية احتياجات تلك الصناعة بشكل أفضل وأن يقدم دعمًا أشمل وأعمق. وبطبيعة الحال، يتطلب العمل مع صناعة محددة مشاركة الجهات الحكومية المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين في الصناعة، وهؤلاء ليسوا من شركاء الويبو التقليديين. وفي حين أن مشاركتهم على الأرجح توسع نطاق تواصل الويبو ليتجاوز مكاتب الملكية الفكرية، إلا أن التنسيق مع شركاء متعددين (أصحاب المصلحة في الأنشطة المختلفة في قطاعات السياحة وأولئك المسئولون عن كل من حقوق الملكية الفكرية المختلفة) يُعد أمرًا مُعقدًا. وقد دعا المشروع إلى إنشاء لجان توجيهية معنية بالملكية الفكرية والسياحة، لكن التجارب العملية كانت متباينة.

## الاستنتاج 5 عن أوجه التآزر

1. كان التنسيق وأوجه التآزر مع الأنشطة الأخرى في برامج الويبو العادية بما يتجاوز استخدام بعض الوثائق المتاحة داخل الويبو ضعيفين إلى حد ما. فأثناء التنفيذ، لم يكن ثمة تفاعل مع مختلف البرامج الأخرى المتصلة بالموضوع والتي تقدم دعمًا مماثلاً، على سبيل المثال الدراسات الاقتصادية (البرنامج 16)، والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية (البرنامج 4). وفي حين ظل التآزر محدودًا إلى حد ما، لم تسجل أي ازدواجية أو تداخلات مع أنشطة أخرى على مستوى البلدان المستفيدة. وقد كان التعاون مع منظمة السياحة العالمية بمنزلة محاولة ناجحة للوصول إلى حصيلة مشتركة داخل منظومة الأمم المتحدة، على الرغم من أن المنشور المشترك المخطط له لم ينته بعد. ولم تُستكشف فرص العمل مع منظمات الأمم المتحدة المتنوعة الأخرى العاملة في مجال السياحة، والتي يوجد لدى بعض منها اتفاقات تعاون مع الويبو، أو لم يكن ذلك ناجحًا في حالة اليونسكو.

**الاستنتاج 6 عن الاستدامة**

1. من السابق لأوانه تقييم إمكانية استدامة النتائج على المستوى القطري، حيث أن استمرار المزايا يتوقف بشكل كبير على اضطلاع مكاتب الملكية الفكرية بعملية المتابعة. وحاليًا، أنشطة المتابعة جارية في إكوادور وناميبيا ومن المحتمل أن تستمر. ويبدو أن هذا هو الحال في مصر وسريلانكا.
2. وفيما يتعلق بالدعم المقدم، فإن معظمه متوفر في برامج الويبو الأخرى. ومن ثم، توجد مساعدات إضافية لاستكمال الدعم وتوطيده (بما في ذلك المشورة بشأن السياسات عند الاقتضاء). وسيسمح المنشور المخطط له بين الويبو ومنظمة السياحة العالمية حول الملكية الفكرية والسياحة بنشر أوسع للرؤى الناتجة عن المشروع. ولم يقدم المشروع خدمة جديدة يمكن تطويرها وتعميمها. وستكون القيمة المضافة لمشروع جديد بشأن الملكية الفكرية والسياحة بما يتجاوز مواصلة العمل نفسه محل شك.

## 4. التوصيات

1. يستمد التقييم من الاستنتاجات الواردة أعلاه، التوصيات التالية:

## التوصية 1 (من الاستنتاج 3) موجهة إلى أمانة الويبو.

وضع اللمسات الأخيرة على الدليل السياحي ونشره بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية.

## التوصية 2 (من الاستنتاج 1) إلى أمانة الويبو.

تضمين استراتيجية للاستغناء التدريجي في وثائق المشاريع الجديدة لأجندة التنمية، مع تحديد الإجراء الواجب اتخاذه لضمان استمرار الفوائد بما يتجاوز دعم الويبو (استدامة النتائج).

## التوصية 3 (من الاستنتاج 5) إلى أمانة الويبو.

استكشاف فرص إقامة مشاريع مشتركة مع منظمات الأمم المتحدة المعنية التي تعمل في مجال التجارة وتنمية القطاع الخاص، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تلك المذكورة في توصية أجندة التنمية 40. فخلافًا لمشاريع الملكية الفكرية المستقلة المعنية بصناعات محددة، سيتيح ذلك الفرصة للجمع بين الدراية الفنية الخاصة بقطاعات محددة وعلاقتها بكفاءات الويبو في مجال تسويق الملكية الفكرية.

## التوصية 4 (من الاستنتاج 2) إلى أمانة الويبو.

في حالة تقديم مقترحات بشأن مشاريع جديدة في إطار أجندة التنمية لا تعالج مباشرة توصية محددة من توصيات أجندة التنمية، تُعدّ ورقات نقاش وفقًا لنسق موحد وتُقدّم إلى لجنة التنمية قبل تقديم اقتراح محدد لمشروع من مشاريع أجندة التنمية. وينبغي أن تستكشف ورقات النقاش، في جملة أمور، مسألة ما إذا كان الدعم المقترح يعالج حاجة مُعرب عنها، والميزة النسبية للويبو في توفير الدعم، وما إذا كانت الخدمة (الخدمات) المطلوبة متوفرة بالفعل في إطار برامج الويبو الحالية.

## التوصية 5 (من الاستنتاج 1) إلى أمانة الويبو.

النظر في التكليف بإجراء تقييمات لاحقة لتقييم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الأطول أجلاً لمشاريع مختارة من مشاريع أجندة التنمية وبناءً على ذلك، استخلاص الدروس العامة المستفادة من مواصلة الاضطلاع بأعمال التنمية المتعلقة بالملكية الفكرية.

قائمة الملحقات

|  |  |
| --- | --- |
| **الملحق الأول** | وثيقة المشروع |
| **الملحق الثاني** | الاختصاصات |
| **الملحق الثالث** | قائمة الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات |
| **الملحق الرابع** | قائمة الوثائق |

[تلي ذلك الملحقات]

الملحق الأول: وثيقة المشروع

وثيقة المشروعCDIP/15/7 REV متاحة على الرابط:

<https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=301656>

[يلي ذلك الملحق الثاني]

الملحق الثاني: الاختصاصات

الاختصاصات

|  |  |
| --- | --- |
| **عنوان التكليف:** | **تقييم مشروع: الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية** |
| **اسم الوحدة/القطاع:** | **شعبة تنسيق أجندة التنمية، قطاع التنمية** |
| **مكان التكليف:** | **إيفيلارد (لوبرنغن)، سويسرا** |
| **وجهات السفر المتوقعة (إن وجدت):** | **ستقوم خلال تنفيذ تكليفك ببعثتين إلى المقر الرئيسي للويبو في مدينة جنيف بسويسرا (تحدد التواريخ لاحقاً)** |
| **المدة المتوقعة للتكليف:** | **من 6 يوليو إلى 22 نوفمبر 2019** |

## 1. الهدف من التكليف:

تمثل هذه الوثيقة اختصاصات تقييم مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية، التي تمت الموافقة عليها خلال الدورة الخامسة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، المعقودة في جنيف، في أبريل 2015.

وكان الهدف من المشروع هو تحليل الوعي بدور نظام الملكية الفكرية في النشاط الاقتصادي المتصل بالسياحة ودعم هذا الدور والنهوض به. وكان الغرض هو تكوين كفاءات أصحاب المصلحة الرئيسيين وإذكاء الوعي بالقواسم المشتركة بين الملكية الفكرية والسياحة والتنمية، في إطار سياسات النمو والتنمية. وصيغ المشروع في 3 مراحل:

* + 1. البحث وتوثيق الدراسات الإفرادية؛
    2. تكوين الكفاءات لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال السياحة والسلطات الوطنية؛
    3. التوعية على نطاق واسع، بما في ذلك وضع مواد ومناهج دراسية ملائمة للمجتمع الأكاديمي.

ونفذ المشروع تحت إشراف مديرة المشروع السيدة فرانشيسكا توسو، كبير مستشارين، مكتب نائب المدير العام، قطاع التنمية.

والمقصود أن يكون هذا التقييم تشاركياً. وينبغي أن يتيح مشاركة نشطة لأصحاب المصلحة في المشروعات، ولا سيما فريق المشروع والشركاء والمستفيدون وأي أطراف أخرى مهتمة.

ولهذا التقييم هدفان رئيسيان هما:

* + 1. التعلم من الخبرات المكتسبة خلال تنفيذ المشروع: ما الذي نجح وما الذي لم ينجح لصالح الأنشطة المتواصلة في هذا المجال، مما يتضمن تقييم إطار تصميم المشروع وإدارة المشروع، بما في ذلك أدوات الرصد وإعداد التقارير، علاوةً على قياس النتائج المحققة حتى الآن وبيانها وتقييم احتمالية استدامة النتائج المحققة؛
    2. وتوفير معلومات تقييمية قائمة على الأدلة لدعم عملية اتخاذ القرار في اللجنة.

وسيركز التقويم بشكل خاص خلال التقييم على مدى أداء المشروع دوراً محورياً فيما يلي:

1. تكوين الكفاءات اللازمة لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال السياحة، وكذلك السلطات الوطنية، بما في ذلك مكاتب الملكية الفكرية، بشأن كيفية استخدام أدوات الملكية الفكرية واستراتيجياتها لإضافة قيمة وتنويع إلى النشاط الاقتصادي المتصل بالسياحة، بما في ذلك النشاط المتعلق بتعزيز المعارف والتقاليد والثقافة على الصعيدين الوطني أو المحلي أو كليهما؛
2. إذكاء وعي المجتمع الأكاديمي بالقواسم المشتركة بين الملكية الفكرية والسياحة في إطار سياسات النمو والتنمية المحلية، بهدف تطوير المواد التعليمية وتعزيز إدراج المناهج الدراسية المتخصصة في كليات إدارة السياحة وفي أكاديميات الملكية الفكرية الوطنية.

تصميم المشروع وإدارته

1. ملاءمة وثيقة المشروع الأولية كدليل لتنفيذ المشروع وتقويم النتائج المحققة؛
2. وفائدة أدوات رصد المشروع وتقييمه ذاتياً وإعداد التقارير عنه لإمداد هيئة إدارة المشروع وأصحاب المصلحة الرئيسيين بالمعلومات ذات الصلة لأغراض اتخاذ القرارات؛
3. ومدى مساهمة هيئات أخرى في أمانة الويبو في فعالية وكفاءة تنفيذ المشروع وفي التمكين من ذلك؛
4. وإلى أي مدى وقعت المخاطر المحددة في وثيقة المشروع الأولية أو إلى أي مدى خففت تلك المخاطر؛
5. وقدرة المشروع على الاستجابة للتيارات والتكنولوجيات الجديدة وغيرها من العوامل الخارجية.

الفعالية

1. فعالية دليل المشروع بشأن الملكية الفكرية والسياحة وفائدته في المساهمة في تحسين استخدام نظام الملكية الفكرية للنهوض بالسياحة في البلدان الرائدة المختارة، بما في ذلك من خلال تعزيز المعارف والتقاليد والثقافة الوطنية؛
2. وفائدة المشروع وفعاليته في تكوين كفاءات أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال السياحة، وكذلك السلطات الوطنية، على استخدام أدوات الملكية الفكرية واستراتيجياتها في الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالسياحة؛
3. وفائدة المشروع وفعاليته في زيادة الوعي بين الأوساط الأكاديمية بشأن القواسم المشتركة بين الملكية الفكرية والسياحة

"الاستدامة

احتمالية استمرار العمل على استخدام نظام الملكية الفكرية كأداة فعالة للنهوض بالسياحة.

تنفيذ توصيات أجندة التنمية

مدى ما تحقق من تنفيذ لتوصيات أجندة التنمية 1 و10 و12 و40 من خلال هذا المشروع.

إن الإطار الزمني للمشروع المعتبر في هذا التقييم هو 40 شهراً (من 1 يناير 2016 إلى 30 أبريل 2019). ولن يكون التركيز على تقييم أنشطة متفرقة، بل على تقييم المشروع ككل وإسهامه في تقويم احتياجات الدول الأعضاء وتحديد الموارد أو السبل لتلبية تلك الاحتياجات، وتطوره مع الزمن، وأدائه بما في ذلك تصميم المشروع وإدارة المشروع والتنسيق والترابط والتنفيذ والنتائج المحققة.

وتستهدف منهجية التقييم الموازنة بين الاحتياجات للتعلم والمساءلة. ولذلك ينبغي أن يهيئ التقييم المجال لمشاركة نشطة في عملية التقييم من جانب أصحاب المصلحة في المشروع: فريق المشروع وكبار المديرين والدول الأعضاء ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية.

وسيكون خبير التقييم الخارجي مسؤولاً عن إجراء التقييم، وذلك بالتشاور والتعاون مع فريق المشروع وشعبة تنسيق أجندة التنمية. وستتألف منهجية التقييم مما يلي:

1. استعراض مكتبي للوثائق ذات الصلة المتعلقة بالمشروع، بما في ذلك إطار المشروع (وثيقة المشروع الأولية ودراسته) والتقارير المرحلية ومعلومات الرصد وتقارير البعثات وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة؛
2. وإجراء مقابلات في مقر أمانة الويبو (فريق المشروع وغيره من الهيئات المساهمة في صلب المشروع وما إلى ذلك)؛
3. وإجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة على مستوى البلدان المستفيدة.

## النواتج/الخدمات

سيكون المقيم مسؤولاً على توفير تقرير تقييمي كما هو موصوف أعلاه ووفقاً للتفاصيل الأخرى المحددة في هذه الوثيقة.

سيسلم المقيِّم ما يلي:

1. تقرير استهلال يحتوي على وصف لمنهجية التقييم والأسلوب المنهجي، وأدوات جمع البيانات (بما في ذلك ما يجرى من استقصاءات لآراء المستفيدين وأصحاب المصلحة)، وطرائق تحليل البيانات، وأصحاب المصلحة الرئيسيين المطلوب إجراء مقابلات معهم، وأسئلة التقييم الإضافية، ومعايير تقييم الأداء، وخطة عمل التقييم؛
2. ومشروع تقرير التقييم مع توصيات قابلة للتنفيذ استناداً إلى النتائج والاستنتاجات؛
3. وتقرير التقييم النهائي؛
4. وملخصاً تنفيذياً شاملا لتقرير التقييم النهائي، على أن يكون مقسماً على النحو التالي:

"1" وصف منهجية التقييم المستخدمة؛

"2" وملخص النتائج الرئيسية القائمة على أدلة متمحورة حول أسئلة التقييم الرئيسية؛

"3" والاستنتاجات المستخلصة استناداً إلى النتائج؛

"4" وتوصيات مستمدة من الاستنتاجات والدروس المستفادة.

ومن المتوقع بدء تقييم المشروع هذا في 6 يوليو 2019 واستكماله في 18 سبتمبر 2019. وسيكون التقرير باللغة الإنكليزية. وينبغي ألا تتجاوز صياغة تقرير التقييم النهائي، بما في ذلك الملخص التنفيذي، 3300 كلمة.

## 3. إعداد التقارير

سيكون المقيم تحت إشراف مدير شعبة تنسيق أجندة التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، على المقيِّم أن:

(أ) يعمل عن كثب مع شعبة تنسيق أجندة التنمية، وسيتولى كذلك التنسيق مع مديري البرامج ذات الصلة في الويبو حسب الاقتضاء؛

(ب) ويتكفل بجودة البيانات (الصلاحية والاتساق والدقة) في جميع مراحل إعداد التقارير التحليلية (تقرير الاستهلال وتقرير التقييم النهائي).

## 4. سجل المقيّم

السيد دانييل كيلير له باع طويل في إعداد مشروعات التقييم وإدارتها وفي إجراء التقويمات المؤسسية في القطاعين العام والخاص. وللسيد كيلير خبرة سابقة في الويبو أيضاً، حيث أعد تقارير بشأن بعض مشروعات أجندة التنمية المستكملة، وهي تحديداً مشروع تعزيز التعاون حول الملكية الفكرية والتنمية فيما بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً (/7/6CDIP)، ومشروع حول الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (CDIP/5/7 Rev.)، ومشروع بشأن المشروعات التعاونية المفتوحة والنماذج القائمة على الملكية الفكرية (CDIP/6/6/Rev.)، ومشروع بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول ومشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية – المرحلة الثانية (CDIP/17/7).

## 5. مدة العقد والأتعاب

يبدأ العقد في 6 يوليو 2019 وينتهي في 22 نوفمبر 2019. وينبغي خلال هذه الفترة اتباع الجدول الزمني التالي:

ينبغي تقديم تقرير الاستهلال للويبو في موعد غايته 15 يوليو 2019. وستصلك تعليقات الويبو في موعد غايته 22 يوليو 2019. ويجب تقديم مشروع تقرير التقييم للويبو في موعد غايته 2 سبتمبر 2019. وستأتيك التصحيحات الوقائعية على المشروع في موعد غايته 6 سبتمبر 2019. ويجب تقديم تقرير التقييم النهائي في موعد غايته 13 سبتمبر 2019.

ويجب تقديم الصيغة النهائية من تقرير التقييم الذي يضم رد الإدارة في مرفق خلال دورة لجنة التنمية الرابعة والعشرين المقرر عقدها في الفترة من 18 إلى 22 نوفمبر 2019. وسيطلب منك عرض تقرير التقييم في دورة اللجنة تلك.

يدفع لخبير التقييم نظير خدماته مبلغ جزافي مقداره 000 10 فرنك سويسري على دفعتين:

1. 50 في المائة بعد قبول الويبو للتقرير الأولي؛
2. 50 في المائة بعد قبول الويبو للتقرير النهائي عن التقييم.

يسدد المبلغ رهنا بتلقي الخدمات المطلوبة واستجابتها لهذه الاختصاصات وبعد إنجاز المهام الواردة فيها.

[يلي ذلك الملحق الثالث]

الملحق الثالث: قائمة الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات

|  |  |
| --- | --- |
| 1. 1. | 1. السيد عمرو عبد العزيز، مستشار، المكتب الإقليمي للدول العربية 2. السيد وليد عبد الناصر، مدير المكتب الإقليمي للدول العربية 3. السيدة لوريتا أسيدو، كبيرة مستشارين، المكتب الإقليمي لأفريقيا 4. السيد جورج غندور، كبير مسؤولي البرامج، شعبة تنسيق أجندة التنمية 5. السيد أوزوالدو جيرونس، كبير مستشارين، المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (يحل محل السيدة بيتريز أموريم - بورير، مديرة) 6. السيدة مي حسن، مستشارة الملكية الفكرية، مؤلفة التقرير القطري من مصر والمنسقة العامة الوطنية للمشروع 7. السفير سيف الله قنديل، مدير قسم الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وزارة الخارجية، مصر 8. السيدة أيننا كوندو، رئيس قسم العلاقات الدولية، إدارة الأعمال التجارية والملكية الفكرية، ناميبيا 9. الدكتور مالان لينديك، الأمين الدائم السابق للتجارة والصناعة، ناميبيا ومؤلف التقرير القطري من ناميبيا 10. السفير سابين بولك مولر، سفير ناميبيا السابق، وزارة الخارجية (سفير ناميبيا السابق في جنيف) 11. السيدة ماريانا بافون، منسقة الدورة التدريبية المنشأة حديثاً بشأن الملكية الفكرية والسياحة في إكوادور 12. السيد مارسيلو دي بيترو بيرالتا، مدير مكتب نائب المدير العام 13. السيد سامباث بونشيهوا، مستشار الملكية الفكرية، مؤلف التقرير القطري والمواد التعليمية، المنسق الوطني الرئيسي للمشروع، سريلانكا 14. الدكتورة ويلسون أوسينا رينا، عضو رئيسي، الهيئة الجماعية للحقوق الفكرية، عضو اللجنة التوجيهية 15. البروفيسور بايرون روبايو، محامي ملكية فكرية ومستشار الويبو، مؤلف المواد التعليمية حول الملكية الفكرية والسياحة، إكوادور 16. السيدة فرانشيسكا توسو، كبيرة مستشارين، مكتب نائب المدير العام 17. السيد وند وندلاند، مدير إدارة المعارف التقليدية والتحديات العالمية، شعبة المعارف التقليدية |

[يلي ذلك الملحق الرابع]

الملحق الرابع: قائمة الوثائق

**وثائق التقييم**

الويبو، السياسة المنقحة للتقييم (الطبعة الثانية 2016/2020)، 19 فبراير 2016.

لجنة المساعدة الإنمائية، سلسلة المبادئ التوجيهية والمرجعية، معايير الجودة للتقييم الإنمائي، لجنة المساعدة الإنمائية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2010.

فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، قواعد التقييم ومعاييره (أحدث نسخة في يونيو 2016).

**وثائق الويبو البرامجية**

التوصيات الخمس وأربعين التي اعتمدتها الجمعية العامة للدول الأعضاء في الويبو في إطار أجندة التنمية للويبو، 2007.

البرنامج والميزانية للثنائية 2016/2017.

**وثائق الويبو الأخرى**

حماية ثقافتكم وتعزيزها، دليل عملي عن الملكية الفكرية للشعوب الأصلية والجماعات المحلية، الويبو، 2017 (منشور لشعبة المعارف التقليدية)

**تقرير المشروع والتقرير المرحلي**

وثيقة المشروع CDIP/15/7 Rev، 22 أبريل 2015، مشروع "الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية" (رمز المشروع 01\_10\_12\_40)

تقرير مرحلي: CDIP/18/2 ، المرفق الأول ( 15أغسطس 2016)

تقرير مرحلي: CDIP/20/2 ، المرفق الأول (20 سبتمبر 2017)

تقرير مرحلي: CDIP/22/2 ، المرفق الرابع (14 سبتمبر 2018)

تقرير الإنجاز: CDIP 24/4 (1 سبتمبر 2019): تقرير إنجاز مشروع أجندة التنمية بشأن الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية

تحليل النفقات من إعداد مديرة المشروع اعتبارا من 19 أغسطس 2019.

**نتائج المشروع**

- الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دليل أفضل الممارسات بشأن الانتفاع بالملكية الفكرية في تعزيز السياحة والتراث الثقافي لدعم الأهداف الإنمائية

الوثيقة CDIP/21/INF/5، 11 أبريل 2018: ملخص دراسة "الملكية الفكرية: آلية لتعزيز هوية المقاطعة في إطار مشروع حديقة إمبابورا الجيولوجية" التي أجريت في سياق مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية، من إعداد السيد سيباستيان باريرا، المؤسس، المدير الإبداعي، كومباني لاتام، كيتو.

الوثيقةCDIP/22/INF/4 ، 18 أكتوبر 2018: ملخص دراسة الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية وتعزيز التراث الثقافي في مصر المعدة في إطار مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية، أعدتها السيدة مي م. حسن، مؤسسة آي بي منتور، ومحامية ملكية فكرية وباحثة ميدانية ومدربة ملكية فكرية في الأكاديمية الوطنية (الناشئة) للملكية الفكرية.

دراسة: الملكية الفكرية في السياحة والثقافة في سريلانكا، من إعداد الدكتورة نيشانثا سامباث بونشيهوا للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، 2018

دراسة إفرادية على المستوى القطري عن الملكية الفكرية في السياحة والثقافة، 7 نوفمبر 2017، الويبو/ إدارة الأعمال التجارية والملكية الفكرية

**تدريس الملكية الفكرية والسياحة**

منهج، الملكية الفكرية في السياحة والثقافة في سريلانكا والوحدات 1 - 8

مشروع وحدة بشأن الملكية الفكرية والسياحة، من إعداد موسى مولاتندي والدكتور إرلينج كافيتا الويبو/ إدارة الأعمال التجارية والملكية الفكرية، مشروع، سبتمبر 2018

دليل التدريس "الملكية الفكرية وعلاقتها بالسياحة والثقافة"، الويبو/الدائرة الوطنية للحقوق الفكرية، 2019، جدول الدورات والمخطط (المنهج)

خطاب عميد جامعة ناميبيا للعلوم والتكنولوجيا (NUST) إلى نائب المدير العام للويبو، بتاريخ 7 سبتمبر 2017.

دراستان إفراديتان من ناميبيا حول دور الملكية الفكرية في تنمية السياحة المستدامة، م. لينديك، 21 أبريل 2019

مواد تكوين كفاءات مختارة (شرائح) ووثائق ندوات إلكترونية (عبر الإنترنت).

[نهاية الملحق الرابع والوثيقة]

1. وثيقة المشروع CDIP/15/7 Annex،22 أبريل 2015، مشروع "الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية " (رمز المشروع 01\_10\_12\_40). [↑](#footnote-ref-1)
2. دانييل بي كيلر (كبير المقيمين، إيفيلارد/لوبرينجن، سويسرا). [↑](#footnote-ref-2)
3. السيدة فرانشيسكا توسو، كبيرة المستشارين، مكتب نائب المدير العام، قطاع التنمية [↑](#footnote-ref-3)
4. في طور الانتهاء. [↑](#footnote-ref-4)
5. انظر: تقرير مرحليCDIP/22/2، المرفق الرابع (14 سبتمبر 2018). [↑](#footnote-ref-5)
6. اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية 24/4 بتاريخ 1 سبتمبر 2019: تقرير إنجاز مشروع أجندة التنمية بشأن الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية. [↑](#footnote-ref-6)
7. منظم وفقًا للمعايير الرئيسية لتصميم وإدارة المشاريع، وفعالية واستدامة وتنفيذ أجندة التنمية وتوصيات أجندة التنمية، انظر الصفحات من 2 إلى 3 من الاختصاصات. [↑](#footnote-ref-7)
8. الويبو، سياسة التقييم المنقحة (الإصدار الثاني 2016/2020)، 19 فبراير 2016. [↑](#footnote-ref-8)
9. إرشادات لجنة المساعدة الإنمائية والسلسلة المرجعية، معايير الجودة لتقييم التنمية، لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2010. معايير تقييم لجنة المساعدة الإنمائية معترف بها دوليا باعتبارها أفضل الممارسات وتطبق على نطاق واسع من قبل معظم الجهات الفاعلة في مجال التنمية. [↑](#footnote-ref-9)
10. طلبت الاختصاصات تقييم الفعالية والاستدامة فقط. [↑](#footnote-ref-10)
11. هذا مصطلح اقتصادي يستعمل لتقييم مدى استخدام المعونة الموارد الأقل تكلفة قدر الإمكان لتحقيق النتائج المنشودة. ويقتضي الأمر عادة مقارنة نهج بديلة لتحقيق نفس المخرجات، ومعرفة ما إذا تم استخدام أكثر العمليات كفاءة. [↑](#footnote-ref-11)
12. فرضيات حول العوامل أو المخاطر، والتي يمكن أن تؤثر على تقدم أو نجاح أي تدخل في التنمية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، مسرد المصطلحات الأساسية في التقييم والإدارة القائمة على النتائج، 2010). [↑](#footnote-ref-12)
13. من الناحية المثالية، تُحدد الاستقصاءات الأكثر تعقيدًا لقياس النتائج على أنه من أنشطة المشروع. [↑](#footnote-ref-13)
14. قد يقدم النموذج الذي تستخدمه الأمانة للموافقة على المنشورات الجديدة بعض المدخلات. [↑](#footnote-ref-14)
15. تقارير لجميع الأحداث في الملف، انظر الملحق الأول. [↑](#footnote-ref-15)
16. Servicio Nacional de Derechos Intelectuales [↑](#footnote-ref-16)
17. المتاح ملخص فقط. انظر الوثيقة CDIP/21/INF/5، 11 أبريل 2018: ملخص دراسة "الملكية الفكرية: آلية لتعزيز هوية المقاطعة في إطار مشروع حديقة إمبابورا الجيولوجية"، سيباستيان باريرا المؤسس، المدير الإبداعي، كومباني لاتام، كيتو. [↑](#footnote-ref-17)
18. انظر الوثيقةCDIP/22/INF/4 ، 18 أكتوبر 2018: ملخص دراسة الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية وتعزيز التراث الثقافي في مصر، أعدتها السيدة مي م. حسن، مؤسسة آي بي منتور، ومحامية ملكية فكرية وباحثة ميدانية ومدربة ملكية فكرية في الأكاديمية الوطنية (الناشئة) للملكية الفكرية. [↑](#footnote-ref-18)
19. الملكية الفكرية والسياحة والثقافة - دليل أفضل الممارسات بشأن استخدام الملكية الفكرية في تعزيز السياحة والتراث الثقافي لدعم الأهداف الإنمائية. [↑](#footnote-ref-19)
20. غير متاح للمراجعة بعد، ولكن تم التحقق من خلال المقابلات مع فريق المشروع ومؤلفي المواد والمستفيدين. [↑](#footnote-ref-20)
21. شملت تطوير المناهج والمواد التعليمية. وسيتم تدريس هذه الدورة الأكاديمية الجديدة على مستوى الماجستير في الملكية الفكرية والسياحة في الفصل الخامس من برنامج الماجستير في السياحة. [↑](#footnote-ref-21)
22. انظر التوزيع المالي التفصيلي الذي قدمته مديرة المشروع في 19 أغسطس 2019 (أرقام غير رسمية). [↑](#footnote-ref-22)
23. قسم الاقتصاد والإحصاء مسؤول عن جمع الإحصاءات حول نشاط الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم وإتاحة هذه الإحصاءات للجمهور. بالإضافة إلى ذلك، يجري القسم تحليلًا اقتصاديًا حول كيفية تأثير خيارات سياسات الملكية الفكرية والابتكار على الأداء الاقتصادي. [↑](#footnote-ref-23)